جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية (١٣٥٤)

# قياس التضخم فى مصر

## ( مع التركيز على الجوانب النقدية والمالية )


اعداد

أ.د. أحمد عبد العزيز الشرقاوى

مستشار بمركز التخطيط العام – معهد التخطيط القومي



أغسطس ١٩٨٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

## قائمة المحتويـــات

رقم الصفحة


١/ ـ مقدمـــة ..... ١

٢/ ـ بعض الاسس والمنطلقات النظريـة ..... ٦

٣/ ـ أهم التطورات النقدية والائتمانية فى الاقتصاد المصـــرى
خـلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١ ..... ١٦

١/٣ ـ هيكل السيولة المحلية ..... ١٦

٢/٣ ـ هيكل صافى الائتمان المحلى ..... ١٩

٣/٣ ـ هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية ..... ٢٢

٤/٣ ـ هيكل أرصدة الودائـــع ..... ٢٥

٤/ ـ الابعاد النقدية لمشكلة التضخم فى الاقتصاد المصـــرى ٢٧
خلال الفتـرة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١ .....

٥/ ـ النتائج الاساسيـــة ..... ٣١

٦/ ـ اطار اجمالى لامكانيات التحرك والمواجهة فى المستقبـــل
( أهم التوصيـــات ) ..... ٣٣

٧/ ـ الملحق الاحصائـــى ..... ٤٠

## " قائمة الجـــداول "


| رقم الجدول | الموضـــــوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (١) | الرقم القياسى لنفقات المعيشة خلال الفتـــرة (١٩٥٠ـ٦٧ / ١٩٦٨) فى الاقتصاد المصـرى. | ٤١ |
| (٢) | تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالحضر والريف ولاسعار الجملة خلال الفترة ٦٧ / ١٩٦٨ـ ١٩٨٠. | ٤٢ |
| (٣) | تطور هيكل السيولة المحلية فى الاقتصاد المصـرى خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١. | ٤٣ |
| (٤) | تطور هيكل صافى الائتمان المحلى فى الاقتصـــاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١. | ٤٤ |
| (٥) | تطور هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية فـــــى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ـ١٩٨١/٨٠. | ٤٥ |
| (٦) | تطور هيكل أرصدة الودائع بالبنوك فى الاقتصـــاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ـ١٩٨١/٨٠. | ٤٦ |
| (٧) | تطور معاملات الاستقرار النقدى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١ . | ٤٧ |
| (٨) | تطور الفجوة التضخمية النقدية فى الاقتصاد المصـرى خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١. | ٤٨ |
| (٩) | تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى خـــلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١ . | ٤٩ |

## تابع قائمة الجداول


| رقم الجدول | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (١٠) | تطور اجمالى الحصيلة الضريبية القومية حسب جهاز الجبايه خلال الفترة ١٩٧٣ـ١٩٨٢/٨١ . | ٥٠ |
| (١١) | تطور اجمالى الحصيلة الضريبية القومية حسب النوع ( مباشرة وغير مباشرة ) خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٨٢/٨١ . | ٥١ |
| (١٢) | تطور الهيكل الضريبى فى مصر خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٨٢/٨١ . | ٥٢ |

## ١/ ـ مقدمـــة

١/١ ـ ليس من المبالغة فى شىء اذا ماقلنا أن موضوع التضخـــــم Inflation يحتل فى الوقت الحاضر مكان الصداره من اهتمام الدوائـــــر الاكاديمية والتنفيذية والشعبية على الصعيدين المحلى والدولى . فلقد بات التضخم منذ السبعينات من هذا القرن ظاهرة عالمية Universal Phenomenon تعانى منها الدول المتقدمة ( سواء كانت دول رأسمالية أو دول اشتراكية ) والـــدول النامية على حد سواء . ومن هنا فانه ليس بغريب أن يسمى البعض العصر الذى يعيشه عالمنا المعاصر " عصر التضخم " . فالتضخم هو فى واقع الامر يمكن اعتباره ـ بكلمـــات أخرى ـ " وباء " هذا العصر الذى استشرى فى جميع أركان المعموره من غربها الـــى شرقها ومن شمالها الى جنوبها . (*)

---

(*) تجدر الاشارة الى أن عالمية ظاهرة التضخم لاتعنى أن الطبيعة الذاتية لتلـك الظاهرة أو المشكلة ( أى أعراضها وأسبابها وآثارها ) لاتختلف باختلاف نـــوع النظام والهيكل والواقع الاجتماعى والاقتصادى لدول العالم المختلفـــــة . فالمشاهد والثابت علميا وعمليا أن ظاهرة أو مشكلة التضخم تختلف باختلاف : ـ

ـ نوع النظام الاجتماعى والاقتصادى المطبق . فالتضخم يعكس نفســـــه ـ على سبيل المثال ـ فى الدول الرأسمالية فى صوره انفجار سعرى ، بينمـــا فى الدول الاشتراكية فانه يعبر عن نفسه فى شكل مقنع أو مكبوت ، يستـــدل عنه من خلال زيادة رقم الدعم فى ميزانية الدولة ـ تناقص مستوى الاحتياطيـات والمخزون السلعى ـ السوق السوداء فى بعض أنواع السلع .. الخ .

ـ مرحلة التقدم الاجتماعى والاقتصادى . فالقوى الكامنة وراء الضغوط التضخميـة فى دول العالم الثالث ( الدول النامية ) تختلف عن تلك القوى فى دول العالم الاول والثانى ( الدول المتقدمة ) . فبينما ترجع القوى والضغوط التضخمية فـى الدول النامية أساسا الى اختلالات هيكلية ، نجد انها فى الدول المتقدمة ترجع أساسا الى اختلالات وظيفيـة .

٢/١ - ويرجع ذلك الاهتمام على هذا المستوى بتلك الظاهرة أو المشكلة الى ما لها من آثار سيئة وخطيرة تهدد عمليات النمو والتنمية ومستويات الاستقرار السياسى والاجتماعى . وتتمثل أهم تلك الاثار - باختصار - فى الاتى : -

أ - اضعاف الثقة فى العملة الوطنية . فالتضخم ، وماينجم عنه من تخفيض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع مستوى الاسعار ، يؤدى الى أن تفقد النقود احدى وظائفها كمخزن أو مستودع للقيمة . ونتيجة لذلك يزداد الميل للاستهلاك وينقص بالتالى الميل الى الادخار . الامر الذى يؤثر بالضرورة على معدلات الاستثمار وبالتالى معدلات النمو الاقتصادى .

ب - سوء تخصيص الموارد الاقتصادية . فالتضخم يؤدى فى الغالب الى اتجاه رؤوس الاموال الى مجالات النشاط الاقتصادى - سواء فى سوق عوامل الانتاج أو فى سوق السلع والخدمات أو فى سوق الاصول المالية - التى تحقق أقصى ربح ممكن نتيجة لارتفاع الاسعار ، وبصرف النظر عن مدى مساهمتها فى توليد قيمة مضافة أو فى توظيف قوى عاملة جديدة ، وبالتالى فى رفع معدلات التنمية كميا ونوعيا .

جـ - خلق مناخ ملائم وتربه خصبة للمضاربات بأنواعها المختلفة فى جميع الاسواق . الامر الذى يفاقم من مشكلة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية ويعمق من مشكلة الاختلال الهيكلى بصفة عامة .

د - اضعاف المقدرة التصديرية . فالتضخم ، وماينجم عنه من ارتفاع المستوى العام للاسعار يؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، وبالتالى انكماش أسواق التصدير لدولة معينة ، نظرا لعدم مقدرتها على المنافسة فى الاسواق العالمية .

وكنتيجة لذلك فان حصيلة ماتملكه تلك الدولة من العملات الاجنبية سوف تقل ، الامر الذى يضعف بالتالى مقدرتها الاستيرادية . ومن ثم فالتضخم يعرض موازين مدفوعات تلك الدول لاختلالات جوهرية ، تؤثر بالقطع على مستوى وطبيعة النمو الاقتصادى بها .

هـ - تعميق الاختلال فى التوازن الاجتماعى بين الفئات والطبقات المختلفة . فالتضخم يؤدى الى تخفيض الدخل الحقيقى لاصحاب الدخول الثابتة المتولده فى غالب الاحوال مقابل عمل ، على حين تزيد عوائد عوامل الانتاج الاخرى وخاصة الارباح والفوائد وأحيانا الايجارات . ومن ثم فانه من هذه الزاوية يؤدى الى زيادة حدة التفاوت فى توزيع الثروه والدخل القومى وتخفيض المستويات المعيشية لاصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ( وهم الغالبية فى ظروف دول العالم الثالث ) . الامر الذى يؤثر بالقطع بصوره سلبية على درجة الاستقرار السياسى والاجتماعى لدولة معينة .

٣/١ - قياسا على ماتقدم وانطلاقا منه ، فانه من المشاهد أن الاقتصاد المصرى فى واقع الامر يعانى فى الوقت الحاضر من مشكلة التضخم التى بدأت فى الزحف والاستشراء كأتجاه عام متصل ومتزايد ابتداء من منتصف الستينات وحتى الان ، وان كانت جذورها تمتد وترجع الى سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية . وفى الواقع فان نظره تاريخية سريعه على أساس تتبعى لتلك المشكلة لتمكننا من رسم ملامحها العامة على النحو التالى :-

أ - ترجع جذور هذه المشكلة الى سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أن الاقتصاد المصرى قد تعرض لموجه تضخمية عالية نتيجة اغراقه بتيار متدفق من القوة الشرائية أدى الى حدوث زيادة طائلة فى الطلب على السلع والخدمات بقدر يفوق المعروض منها . وليس أدل على ذلك من أن الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى عقد الاربعينات من هذا القرن قد ارتفع من ١٠٠ فى عام ١٩٣٩ الى ٣٠٦ فى عام ١٩٥٠ .

ب — أخذت هذه الموجه التضخمية طوال عقد الخمسينيات والنصف الاول من الستينات من هذا القرن طابع الثبات المتذبذب الذى يأخذ تاره اتجاها هبوطيا وتاره أخرى اتجاها تصاعديا في أضيق الحدود . فنظرة الى الرقم القياسى لنفقات المعيشة خلال تلك الفترة لتوضح هذه الحقيقة ، انظر الجدول رقم (١) فى الملحق الاحصائى .

جـ — بدأت احجام ومعدلات القوى والضغوط التضخمية تأخذ اتجاهات تصاعدية تتصف بالقفزات الكبيرة والسريعة والمستمرة منذ النصف الثانى من عقد الستينات ( انظر الجدول رقم (٢) فى الملحق الاحصائى ) وطوال عقد السبعينات من هذا القرن وحتى الآن .

وهنا تجدر الاشارة الى أنه بالرغم من اتفاق الكثيرين من رجال الاقتصاد وخبراء التخطيط والاجهزة الحكومية المعنيه فى بلادنا ( بل وأيضا المنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ) حول هذه الحقيقة ، الا انه من الملاحظ أن هناك اختلافات حول تقديرات معدل التضخم في مصر ليس فقط على مستوى الاجهزة الحكومية وانما أيضا على مستوى الباحثين . (*)

(*) فعلى سبيل المثال نجد أن دراسة حديثه لوحده الدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد فى مصر :
(Economic Studies Unit, Recent Development in the Egyptian Ecenomy, Ministry of Economy, A.R.E , Cairo, 1981, P. 31).

تشير الى أن معدل التضخم بلغ فى :

| السنة | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم | ٤ر١٪ | ٩ر٣٪ | ١ر١٥٪ | ٨ر٩٪ | ٦ر١١٪ | ٢ر١٢٪ | ١ر١٠٪ | ٤ر٢٢٪ |

وتشير دراسة أخرى لنفس الوحده ( وحدة الدراسات الاقتصادية: دراسة عن بنوك القطاع العام ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٠ ص ٥١ ) الى أن معدل التضخم حاليا يناهز ٣٠٪ سنويا .

١/٤ - وكنتيجة لذلك فلقد كان من الطبيعى والضرورى أن تشغل هذه المشكلة مكانا بارزا من اهتمام الدوائر الاكاديمية والسياسية والتنفيذية والشعبية فى مصر ، ادراكا منها بخطورة تلك المشكلة سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . ولقد اتخذ ذلك الاهتمام صورا عديدة منها قيام عدد كبير من الاجهزة الحكومية المعنيه ومؤسسات البحث العلمى والخبراء والمتخصصين باعداد ونشر دراسات مختلفة فى الفترة الاخيرة . هذا بالاضافة الى قيام الحكومة بمحاولات مختلفة لمواجهة تلك المشكلة ، ومازالت هناك محاولات أخرى تجرى فى هذا الميدان تحت شعار الحد من الارتفاع فى الاسعار والذى ينال مكان الصداره فى برامج الحكومة وفى تصريحات القيادة السياسية . ومن ثم فانه يمكن القول - بدون مبالغة - أن التضخم يمثل فى الوقت الحاضر بكل المقاييس المشكلة رقم (١) فى السياسة الاقتصادية لمصر .

وفى اطار هذا الاهتمام العلمى والعملى بالتضخم كمشكلة واجهت ولاتزال تواجه الاقتصاد المصرى ، جاء التكليف باعداد دراسة تتناول هذا الموضوع الحيوى .

١/٥ - ارتكازا على ماتقدم فان هدف ونطاق الورقة الحالية يتمثل فى تقديم قياسات للقوى والضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة الاخيرة ، وذلك بالتركيز على الجوانب النقدية لتلك المشكلة .

---

= هذا بالاضافة الى أن هناك تقديرات للكاتب فى دراسة منشورة تختلف أيضا عن التقديرات السابقة . فالدراسة (A.El-Sharhawi, High Lights on the Problem of Inflation in the Egyptian Economy , H.F.O, Berlin, 1979).

تشير الى أن معدل التضخم بلغ فى النصف الاول من السبعينات فى الاقتصاد المصرى الارقام الاتية : -

| السنة | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم | ٣ر٧٪ | ١٤ر٢٪ | ١٦ر٧٪ | ٢٢ر٧٪ | ٢٥ر٣٪ | ٢٢ر٧٪ |

## ٢/ - بعض الاسس والمنطلقات النظرية

٢/١ - بادئ ذى بدء ينبغى التأكيد على منطلق نظرى أساسى هو أنه من غير المقبول ( من وجهة نظرنا ) النظر الى التضخم كظاهرة نقدية بحت فى واقع دول العالم الثالث ومعالجتها على هذا الاساس . (*) ومن ثم فان التضخم ينبغى معالجته منهجيا فى واقع دول العالم الثالث ( وبالتالى فى الواقع المصرى ) على أساس انه ظاهرة ذات مضمون اجتماعى - اقتصادى Socio - economic Content أو مشكلة هيكلية Structural ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التخلف وتحديات التنمية الشاملة التى تواجهها تلك الدول .

وبالتالى فان ظاهرة أو مشكلة التضخم تعبر فى محتواها الاصلى عن نوعين من الاختلالات فى واقع دول العالم الثالث هما : -

أ - اختلالات هيكلية للنشاط الاقتصادى بابعاده سواء الموضوعية ( الموارد الاقتصادية ) أو التنظيمية ( الوحدات الاقتصادية ) ، ودوائره سواء العينية ( عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات ) أو النقدية ( عمليات اصدار وتعبئة وتخصيص واستخدام الموارد النقدية والمالية ) .

ب - اختلالات وظيفية ، والتى تنتج من عدم كفاءة نظم الادارة الاقتصادية ( شاملة الادارة النقدية والمالية ) على المستوى القومى .

---

(*) يطلق على هذا الاتجاه لمعالجة ظاهرة أو مشكلة التضخم فى الفكر الاقتصادى المعاصر بالاتجاه النقدى الخالص ، ويسمى انصاره من امثال ميلتون فريدمان وشوماكرون بالنقديون Monetarists . والواقع فان هذا الاتجاه وان كان سليما فى واقع الدول الراسمالية المتقدمة ، فانه لايمكن التسليم والاخذ به فى واقع دول العالم الثالث الذى يخالف كليه ( شكلا وموضوعا ) الواقع الاول .

وغنى عن البيان أن هذا المنطلق النظرى الاساسى لمعالجة التضخم منهجيا لايعنى بأى حال من الاحوال اهمال الجوانب النقدية والمالية للتضخم أوا لتقليل من أهمية السياسات النقدية والمالية فى مواجهة التضخم خاصة فى المدى القصير ، اذ انه بنظرة متعمقة لمحتوى تلك الظاهرة أو المشكلة يتضح أن تلك الجوانب النقدية والمالية تدخل ضمن عناصرها . ولعل الامر يكون أكثر وضوحا اذا ماانظرنا الى المنهج التحليلى المقترح لدراسة التضخم كظاهرة أو مشكلة على أساس ذلك المنطلق النظرى الاساسى ، وهو ما سنعرض له حالا باختصار .

٢/٢ - انطلاقا من ماتقدم فان هذا المنهج التحليلى :

أ - ينظر الى التضخم كظاهرة أو مشكلة على أساس شامل ، بمعنى انها تعبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية بالتحديد السابق.

ب - يستند على أسلوب التشخيص الطبى فى تحديد عناصر المحتوى الاقتصادى لتلك الظاهرة أو المشكلة ، عن طريق معالجتها كمرض له مجموعة من الاعراض التى تظهر كنتيجة لمجموعة من المسببات التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالواقع الاجتماعى والاقتصادى لدول العالم الثالث .

جـ - يرتكز - بالتالى - على الارتباط والتكامل العضوى فى علاقة الاعراض بالاسباب سواء فى التشخيص أو فى طرق العلاج . بمعنى أن علاج الاسباب يؤدى بالضرورة والتبعية الى زوال الاعراض ، وبالتالى مواجهة مشكلة التضخم .

وتتمثل الاعراض العامة والاساسية للتضخم فى مجموعة الاختلالات فى علاقات التوازن الاقتصادى العام ، والتى اذا ما توافرت فانها تكون بمثابة مؤشرات معينة للتدليل على وجود المشكلة ، وهى :

الاول : اختلال العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى للسلع والخدمات ، والذى يأخذ صوره فائض طلب يؤدى الى الارتفاع المفرط والمستمر فى المستوى العام للاسعار . ويمكن التدليل على ذلك بقياس حجم فائض الطلب المحلى ، وبالتالى حجم الفجوة التضخمية الحقيقية ، وكذلك باستخدام الارقام القياسية للمستوى العام للاسعار أو أسعار الجملة أو تكاليف المعيشة ، وذلك لتحديد مسار ومدى الاتجاهات الصعودية لهذه الارقام .

الثانى : اختلال العلاقة بين حجم ومعدل الادخار المحلى وحجم ومعدل الاستثمار فى صوره وجود فجوة بين الاول والثانى ، تعرف بفجوة الموارد المحلية وتنتج من انخفاض الاول عن الثانى .

الثالث: اختلال العلاقة بين جانبى الموارد والاستخدامات لميزان المدفوعات ( بمكوناته الثلاث ، أى الميزان التجارى والحساب الجارى وحساب المعاملات الرأسمالية ) وذلك فى صوره تجاوز الثانى عن الاول ، وهو مايطلق عليه فجوة الموارد الخارجية .

وغنى عن البيان أن ذلك يمكن التدليل عنها برقم العجز فى ميزان العمليات الجارية .

الرابع : اختلال العلاقة بين جانبى الاستخدامات والموارد للموازنة العامة الجارية للدولة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانى ، وهو مايعبر عنه بالعجز فى تلك الموازنة .

الخامس : اختلال العلاقة بين الاجور النقدية وانتاجية العمل فى صورة ارتفاع الاول عن الثانى .

السادس : اختلال العلاقة بين الاجور النقدية ومستويات الاسعار ، وذلك فى صورة عدم تناسب مستويات ومعدل الزيادة فى الاجور النقدية مع مستويات ومعدل الزيادة فى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية . (*)

السابع : اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير فى المعروض النقدى وحجم ومعدل التغير فى اجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانى ، من حيث معدل الزيادة السنوية لكل منهما .

الثامن : اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير فى اجمالى حجم الائتمان المحلى وحجم ومعدل التغير فى اجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانى ، من حيث معدل الزيادة السنوية لكل منهما .

بينما الاسباب الرئيسية التى تقف وراء ( أو تؤدى الى ) ظهور مجموعة الاعراض العامة ( السابق تحديدها ) للتضخم تحت ظروف وأوضاع العالم الثالث يمكن حصرها فى المجموعات الاتية : —

الاولى : أسباب تتصل بالتخلف كظاهرة أو مشكلة ( يتمثل محتواها الاقتصادى فى تضمنه لمجموعة من العناصر الاساسية الاتية : سوء استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة — الاختلال الهيكلى — الازدواجية الاقتصادية — انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى ) تواجه دول العالم الثالث ، وبالتالى ترتبط ارتباطا وثيق بتحديات عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وتتمثل تلك المجموعة من الاسباب بصفة رئيسية فى الاتى : —

---

(*) ومن ثم فان بعض الحكومات قد تلجأ الى سياسة للتدخل لبعض اسعار السلع والخدمات الضرورية ، كاجراء لاحداث تناسب بين مستويات الاسعار ومستويات الاجور النقدية .

- الضغط أو الانفجار السكانى ، والذى يعبر فى حقيقته عن اختلال جوهرى فى العلاقة بين الموارد البشرية وبين الموارد العينية سواء فى صورة بعض عوامل الانتاج مثل الارض ورأس المال أو فى صورة تدفقات السلع والخدمات .
- ارتفاع الميل للاستهلاك الخاص والعام .
- انخفاض انتاجية العمل .
- تدهور شروط التبادل الخارجى .

الثانية : أسباب ترتبط باستراتيجية واطار ومنهج التنمية ، وخاصة تلك التى تنتج من :-

- عدم التحديد والوضوح الكافي لاستراتيجية التنمية .
- عدم توافر مقومات التطبيق العلمى لاسلوب التخطيط القومى .
- عدم التحديد الواضح لدور القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة فى مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة .
- جمود وتضخم الجهاز الادارى الحكومى .

الثالثة : أسباب تنتج من عدم كفاية وكفاءة السياسات الاقتصادية ، وخاصة السياسات النقدية والمالية المطبقة ، مثل :

- السياسة السعرية .
- السياسة الاجرية .

- السياسات المالية ،وخاصة الضرائب والانفاق العام والدعم والاجور .
- السياسات النقدية والمصرفية ، وخاصة الاصدار النقدى - الاقتراض والاقراض الداخلى والخارجى - سعر الفائدة - سعر الصرف - النقد الاجنبى .

الرابعة : أسباب تنتج من بعض الأوضاع الخاصة التى قد تفرضها ظروف الحرب ، وماتتطلبه من انفاقات ضخمة فى المجال العسكرى أو فى مجال اعادة التعمير .

٣/٢ - ارتكازا على ذلك المنهج التحليلى لدراسة التضخم السابق عرضه ، فانه من الواضح ( طبقا للهدف والنطاق السابق تحديدهما لهذه الورقة ) أن التركيز هنا سوف ينصب على بعض الجوانب النقدية والمالية وذلك عن طريق تقديم بعض القياسات والتحليلات .

وفى هذا المجال فاننا سنستخدم الطرق الآتية : -

الاولى : الفجوة التضخمية النقدية :

أولا : باستخدام فائض المعروض النقدى

$$G_m = \Delta M \cdot \frac{M}{Y} \cdot \Delta Y \qquad (1)$$

حيث :

$G_m$ : تمثل فائض المعروض النقدى .

M : تمثل اجمالى المعروض النقدى .

Y : تمثل اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة •

ΔM: تمثل مقدار التغير السنوى فى اجمالى المعروض النقدى •

ΔY: تمثل مقدار التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة •

**ثانيا : باستخدام فائض السيولة المحلية :**

$$G_1 = \Delta L - \frac{L}{Y} \cdot \Delta Y \qquad (٢)$$

حيث :

$G_1$ : تمثل فائض السيولة المحلية •

L : تمثل اجمالى السيولة المحلية •

Y : تمثل اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة •

ΔL : تمثل مقدار التغير السنوى فى اجمالى السيولة المحلية •

ΔY : تمثل مقدار التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة •

**الثانيـة : معامل الاستقرار النقدى :**

$$M_{S'} = \frac{m}{r} \qquad (٣)$$

$$M_{S''} = \frac{c}{r} \qquad (٤)$$

حيـث :

m : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالى المعروض النقدى .

c : تمثل معدل التغير السنوى فى صافى الائتمان المحلى .

r : تمثل معدل التغير السنوى فى الناتج القومى الاجمالـى بالاسعار الثابتـة .

$M_{S'}$ : تمثل معامل الاستقرار النقدى ، باستخدام معيار اجمالـى المعروض النقدى .

$M_{S''}$ : تمثل معامل الاستقرار النقدى ، باستخدام معيار صافـى الائتمان المحلـى .

فاذا كـان حساب معامل الاستقرار النقدى - بأى صورة من صورتيـه المعبر عنها فى المعادلتين (٣) ، (٤) - أكبر من الواحد الصحيح الموجـب فان ذلك يشير الى وجود اتجاهات وقوى وضغوط تضخمية ضعيفة أو حادة حسـب بعد أو قرب هذا المعامل من الواحد الصحيح الموجب . أما اذا كان هذا المعامـل أقل من الواحد الصحيح الموجب ، فهو يشير الى وجود اتجاهات وضغوط انكماشيـة . وأخيرا - وليس آخر - اذا كان هذا المعامل يساوى الواحد الصحيح أو قريبا جـدا منه ، فان ذلك يمكن أن يشير الى حالة من الاستقرار النقدى .

## الثالثة : معدل التضخم النقدى ( معادلة كمبردج )

### أولا : باستخدام معيار اجمالي المعروض النقدى :

$$(1+F_m) = (1+m) \div (1+r) \qquad (٥)$$

حيث :

$F_m$ : تمثل معدل التضخم النقدى .

m : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالى المعروض النقدى .

r : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة .

وطبقا لهذه المعادلة فانه بافتراض ثبات السرعة الدخلية للنقود فان معدل النمو الامثل فى حجم النقد المصدر يجب ان يتمشى مع معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى . ويرى البعض أن الحدود المناسبة للتوسع النقدى هى زيادة المعروض النقدى بمعدل سنوى يتمشى مع معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى مضافا اليها هامش ملائم يتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ ولفترة مؤقتة خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم فانه اذا أفترضنا أن معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الثمانينات يكون فى حدود ٨٪ فان معدل الزيادة فى المعروض النقدى المناسب يتراوح بين ١٣٪ و١٨٪ سنويا ، وأى تجاوز عن هذه المعدلات يؤدى الى احداث معدلات تضخم مرتفعة .

ثانيـا : باستخدام معيار اجمالى السيولة المحلية :

$$(1 + F_1) = (1 + L) \div (1+r) \qquad (٦)$$

حيث :

$F_1$ : تمثل معدل التضخم النقدى •

L : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالى السيولة المحلية •

r : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالي الناتج القومـــى بالاسعار الثابتـة •

## ٣/ - أهم التطورات النقدية والائتمانية في الاقتصاد المصرى خلال الفتـــــرة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ :

سنعرض فيما يلى لاهم التطورات التى لحقت هياكل :

- السيولة المحليـة •
- صافى الائتمان المحلى •
- التسهيلات الائتمانية المحلية •
- أرصدة الودائـــع •

للاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ على التوالى ، وذلك كمقدمة ضرورية ومدخل لازم لمحاولتنا فى هذه الورقة فى توصيف وقياس وتحليل الابعاد النقدية لمشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال نفس الفترة • وتتمثل تلـــــك التطورات فى الاتى :

### ١/٣ - هيكل السيولة المحليـة :

تشير مجموعة البيانات الواردة فى جدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى الـــى أن جملة السيولة المحلية ( أى مجموع وسائل الدفع = كمية وسائل الدفع الجاريـــة + كمية وسائل الدفع المشابهه ) قد زادت من نحو ٢١٢٠ مليون جنيه فى نهايـــــة ديسمبر ١٩٧٤ الى نحو ١٤٩٥٣ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨٢ ، وبنسبـــة تبلغ ٥ر٣٢٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة محل الدراسة • ويمكن توصيف وتحليـــل هذه الزيادة الاجمالية فى جملة السيولة المحلية على النحو التالى :

أ - زادت كمية وسائل الدفع الجارية ( المعروض النقدى ) مـــن نحو ١٥٠٣ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ الى نحو ٦٧٦٦ مليون جنيه فـــى نهاية يونيو ١٩٨٢ ، وبنسبة تبلغ ٢٤٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة محل الدراسة•

وغنى عن البيان أن تلك الزيادة الكبيرة للمعروض النقدى انما هى محصله طبيعيـــة للزيادة الواضحة لصافى البنكنوت المتداول خارج البنوك ( حيث زاد من نحـــو ٩٤٨ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ الى نحو ٤٦٨٨ مليون جنيه فى نهليـــة يونيو ١٩٨٢ ) والنمو الكبير الذى طرأ على الودائع الجارية الخاصة ( حيـــث زادت تلك الودائع من نحو ٥٥٥ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ الى نحـــو ٢٠٧٨ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨٢ ) .

ب - ارتفعت كمية وسائل الدفع غير الجارية ( الودائع غير الجاريـة الخاصة + ودائع صندوق توفير البريد ) من نحو ٦١٧ مليون جنيه فى نهاية ديسمبـــر ١٩٧٤ الى نحو ٨١٨٧ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨٢ ، وبنسبة زيادة قدرهـــا ٤١٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة محل الاعتبار .

جـ - اتجاه الاهمية النسبية لكمية وسائل الدفع الجارية ( كأحـــد عناصر مجموع وسائل الدفع ) الى الانخفاض الواضح فيما بين نهاية ديسمبر ١٩٧٥ ونهاية يونيو ١٩٨٢ ، حيث بلغت نحو ٤٥٪ فى نهاية يونيو ١٩٨٢ فى مقابل ٧٣٪ فى نهايـة ديسمبر ١٩٧٥ . وفى المقابل ارتفعت الاهمية النسبية بصورة ملموسة لكمية وسائل الدفـع المشابهه من ٢٧٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى ٥٥٪ فى نهاية يونيو ١٩٨٢ . (*)

---

(*) لاشك ان ذلك التطور الهام ، بالاضافة الى المعدل المرتفع لزيادة كمية وسائـــل الدفع المشابهه على النحو السالف بيانه فى ب ) انما هو نتيجة طبيعية لبعـض السياسات النقدية والمالية التى طبقت خلال تلك الفترة لتنمية المدخـــرات الاختيارية مثل سياسة الرفع التدريجى لاسعار الفائدة وسياسة اعفـــاء الودائع الادخارية من الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة وملحقاتها والضريبـة على الايراد العام واستحداث مزيد من الاوعية الادخاريـة .

د - انخفاض نسبة العمله فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت ٣١٪ من جملة السيولة المحلية فى نهاية يونيو ١٩٨٢ بعد أن كانت تبلغ نحو ٤٥٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ . (*)

---

(*) جدير بالذكر أن ذلك التطور يعكس أيضا اتجاها ايجابيا يتمثل فى اتساع دائرة المعاملات المصرفية للسكان فى صورة فتح الحسابات لدى البنوك .

٢/٣ - هيكل صافي الائتمان المحلي :

توضح مجموعة البيانات المعروضة فى جدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى أن صافى الائتمان المحلى قد زاد من ٩ر٢٦٠٦ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ الى ١٨٥٣٦ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨٢ ، أى انه ( وهو من أهم العوامل المؤثرة فى كمية وسائل الدفع) قد تضاعف بحوالى سبع مرات خلال الفترة محل الدراسة . وفى الواقع فانه يمكن توصيف وتحليل هيكل صافى الائتمان المحلى، فى صورة رصد أهم التطورات التى لحقت به على النحو التالى :

أ - استحواذ صافى المطلوبات من الحكومة بالنصيب الاكبر والاساسى من جملة صافى الائتمان المحلى ، حيث بلغ فى المتوسط ٥ر٦٨٪ خلال الفترة محل الدراسة . ويلى ذلك من حيث الاهمية النسبية المطلوبات من القطاع العام ( حيث بلغت فى المتوسط خلال فترة الدراسة ١ر١٦٪ من اجمالى المطلوبات من كل القطاعات ) ثم المطلوبات من القطاع الخاص ( حيث بلغت فى المتوسط خلال فترة الدراسة ٩ر١٠٪ من اجمالى المطلوبات من كل القطاعات ) (*) .

---

(*) لا جدال فى أن هذا يعكس حقيقة هامة مؤداها أن هيكل صافى الائتمان المحلى اتسم بالاختلال جوهرى يتمثل بكل وضوح فى كون أن القطاعات الحكومية استحوذت على أكثر من ثلثى جملة صافى الائتمان المحلى فى المتوسط خلال فترة الدراسة ، بينما القطاعات الاخرى ( مثله فى القطاع العام والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية والبنوك المتخصصة ) كان نصيبها أقل من الثلث فى المتوسط خلال نفس الفترة . وفى الواقع فانه يمكن أن نعزى السبب الرئيسى وراء ذلك الى ماتعانيه الموازنة العامة للدولة ( سواء الموازنة الجارية أو موازنة التحويلات الرأسمالية أو موازنة الاستثمارات ) من عجز كبير ، وصل على سبيل المثال رقم صافى العجز الذى يتم تمويله من الجهاز المصرفى الى ٤ر١٣٠٣ مليون جنيه فى العام المالى ١٩٨٢/٨١ .

ب - اتجاه المطلوبات من القطاع الخاص الى التزايد المستمر خلال الفترة محل الدراسة ، حيث ارتفعت من ٥ر١٤٨ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ الى ٢٣٠ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ ثم الى ٢ر٢٥١ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٦ ثم الى ٨ر٤٣٣ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٧ ثم الى ٤ر٥٧٦ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٨ ، ثم أخذت تقفز بشكل حاد اعتبارا من ذلك التاريخ حيث بلغت ١ر١٠٠٠ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٩ ثم الى ٤ر٤٢٩٠ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨١ ثم الى ٦ر٤٧٠٨ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨٢ . ومن ثم فلقد ارتفع النصيب النسبى لمطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع الخاص من جملة صافى الائتمان المحلى الذى قدمه الجهاز المصرفى للقطاعات المختلفة من ٧ر٥٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ الى ٤ر٢٥٪ فى نهاية يونيو ١٩٨٢ . (*)

---

(*) غنى عن البيان أن هذا التطور انما يعكس بشكل واضح الارتفاع النسبى والمستمر لاهمية النشاط الاقتصادى الخاص فى الاقتصاد المصرى خاصة فيما بعد عام ١٩٧٨ وذلك كنتيجة من نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأ تطبيقها عمليا اعتبارا من العام الاول من أعوام فترة الدراسة .

جـ - الزيادة المستمرة فى المطلوبات من القطاع العام حيث ارتفعت من ٤٣٤ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ الى ٤ر٦٤٥ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ ، الى ٥ر٨٨٤ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٦ ، ثم واصلت الارتفاع سنويا الى أن بلغت ٢٢٨٠ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨٢ (*) وهنا تجدر ملاحظة انه بالرغم من تلك الزيادة فى الارقام المطلقة لمطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع العام الا ان نصيبها النسبى من اجمالى صافى الائتمان المحلى اتجه الى الانخفاض اعتبارا من نهاية ديسمبر ١٩٧٧ حيث كان يبلغ نحو ١ر٢١٪ فى ذلك التاريخ انخفض الى ٣ر١٥٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٨ ثم الى ٤ر١٤٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٩ ثم الى ٣ر١٢٪ فى نهاية يونيو ١٩٨٢ .

---

(*) يمكن أن نرجع ذلك لاسباب لعل أهمها يتمثل فى ماتعانيه شركات القطاع العام من مشاكل مثل قصور الاعتمادات الاستثمارية المخصصة لها ، تراكم المستحقات لدى تلك الشركات قبل الحكومة ، تحديد أسعار بيع منتجاتها بأقل من السعر الاقتصادى ، اختلال الهياكل التمويلية ... الخ .

٣/٣ - هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية :

تؤكد مجموعة البيانات التى يحتويها الجدول رقم (١٥ بالملحق الاحصائى على عدد من الملامح الرئيسية التى اتصف بها هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية للاقتصاد المصرى خلال الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى نهاية يونيو ١٩٨١ ٠ وتتمثل تلك الملامح فى الاتى :

أ - الزيادة الكبيرة لحجم التسهيلات الائتمانية التى قدمها الجهاز المصرفى خلال الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى نهاية يونيو ١٩٨١ ، حيث بلغت ٨٣٩٨ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨١ مقابل ٢٣٢١ر٤ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ ، وبمعدل نمو متوسط بلغ ٢٦ر٥٪ سنويا خلال تلك الفترة ٠

ب - تمثل التسهيلات الائتمانية المقدمه من البنوك التجارية الجزء الاكبر والاساسى من اجمالى التسهيلات الائتمانية المقدمه من الجهاز المصرفى ، حيث بلغت فى المتوسط خلال الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى نهاية يونيو ١٩٨١ نحو ٩٠ر٥٪ ٠ أما الجزء المتبقى من اجمالى التسهيلات الائتمانية المحلية فلقد قدمته كل من البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال ٠

جـ - من ناحية أخرى ، فانه بالرغم من كون أن التسهيلات الائتمانية المقدمه من البنوك التجارية شكلت النسبة الغالبة من اجمالى التسهيلات الائتمانية المحلية الا ان اهميتها النسبية قد سجلت تراجعا مستمرا ومنتظما خلال تلك الفترة ، اذ انها انخفضت من ٩٤٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى ٨٦ر١ فى نهاية يونيو ١٩٨١ ٠ ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى زيادة الاهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنوك الاستثمار والاعمال ، حيث أن نسبة التسهيلات الائتمانية التى

قدمتها تلك البنوك لاجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفى بلغت ٩ر٦٪ فى نهاية يونيو ١٩٨١ مقابل ١ر٠٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥. (*)

---

(*) وتتمثل تلك البنوك فى البنوك التى انشأت وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - وتعديلاته . والملاحظ ان تلك البنوك قد تزايد عددها بشكل كبير وسريع خلال فترة الدراسة الى أن بلغت حتى ١٩٨٢/٦/٣٠ ٥٩ بنكا بيانها كالاتى :-

| عدد | |
|---|---|
| ٣١ | بنوك تجارية مشتركة ( تتضمن مجموع البنوك الوطنية للتنمية بالمحافظات وعددها ١١ ، بنك فيصل الاسلامى ) . |
| ٤ | بنوك استثمار وأعمال مشتركة ( تتعامل بالعملة المحلية والعملات الاجنبية ) . |
| ٥ | بنوك استثمار وأعمال مشتركة ( يقتصر تعاملها على العملات الاجنبية ). |
| ١٩ | فروع لبنوك اجنبية ( يقتصر تعاملها بالعملات الاجنبية). |

بالاضافة الى المصرف العربى الدولى ( المنشأ باتفاقية خاصة ) وماينوفاكتشر هنا نوفر ترست بنك " ، وهو يعمل بالمنطقة الحرة ببور سعيد ويتعامل بالعملات الاجنبية فقط ولايتعامل مع المقيمين الا عن طريق البنوك المحلية .

د - استئثار القطاعات الخدمية ( سواء العامة أو الحكومية ) وقطاعات التداول أو التجارة بنسبة كبيرة من اجمالى التسهيلات الائتمانية التى قدمها الجهاز المصرفى خلال تلك الفترة ، مقارنة بالقطاعات السلعية ( الزراعة والصناعة ) . فالملاحظ أن نسبة مجموع التسهيلات الائتمانية التى منحها الجهاز المصرفى للقطاعات السلعية ( مثله فى الزراعة والصناعة ) الى الاجمالى العام للتسهيلات الائتمانية المحلية بلغت فى المتوسط سنويا خلال الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى نهاية يونيو ١٩٨١ نحو ٢٦ر٥٪ فقط . بينما النسبة المتبقية ( وهى ٧٣ر٥٪ ) من اجمالى التسهيلات الائتمانية المحلية فلقد حظيت بها القطاعات الخدمية ( سواء العامة أو الحكومية ) وقطاع التجارة . (*)

هـ - زيادة الاهمية النسبية لاجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بواسطة الجهاز المصرفى بشكل واضح خلال الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٧٥ حتى نهاية يونيو ١٩٨١ ، حيث ارتفعت نسبة مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص الى الاجمالى العام للتسهيلات الائتمانية المحلية من ١٠ر٣٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى ٣٢ر٥٪ فى نهاية يونيو ١٩٨١ .

---

(*) يعكس ذلك نوعا آخر من أنواع الاختلال فى الاقتصاد المصرى ، الذى ماهو الا سبب ونتيجة فى نفس الوقت للاختلالات الهيكلية .

## ٤/٣ - هيكل أرصدة الودائع :

تظهر مجموعة البيانات المتضمنة فى الجدول رقم (٦) بالملحق الاحصائى عدد من الخصائص الرئيسية التى اتصف بها هيكل أرصدة الودائع بالبنوك فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٧٥ حتى نهاية يونيو ١٩٨١. وتتمثل تلك الخصائص فى الاتى :-

أ - الزيادة الضخمة فى أرصدة الودائع لدى البنوك ، حيث بلغت ٨٧٧٥ر١ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨١ مقابل ١٧٢٦ر٨ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ ، أى انها تضاعفت بما يزيد عن خمس مرات خلال تلك الفترة .

ب - تحتفظ البنوك التجارية ( سواء كانت بنوك القطاع العام التجارية أو البنوك التجارية المشتركة ) بمعظم تلك الودائع ، حيث أن نسبة أرصدة الودائع لدى تلك البنوك الى اجمالى أرصدة الودائع بالجهاز المصرفى بلغت فى المتوسط نحو ٩٤٪ سنويا خلال الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى نهاية يونيو ١٩٨١. ومن ناحية أخرى فالملاحظ أن تلك النسبة أخذت خلال تلك الفترة فى التراجع حيث انخفضت الى ٩١ر٤٪ فى نهاية يونيو ١٩٨١ مقابل ٩٨ر٧ ٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥. ولعل السبب الرئيسى فى ذلك يرجع الى ارتفاع نسبة أرصدة الودائع لدى بنوك الاستثمار والاعمال من اجمالى أرصدة الودائع بالجهاز المصرفى ، اذ انها وصلت الى ٨ر٦٪ فى نهاية يونيو ١٩٨١ مقابل ١ر٣٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥.

جـ - تتوزع اجمالى أرصدة الودائع لدى البنوك التجارية بين ودائع بالعملة المحلية ( بلغت نسبتها فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ ٩ر٨٥٪ ثم انخفضت فى الاعوام التالية الى أن وصلت الى ٦ر٦٨٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٩ ) وودائع بالعملات

الاجنبية ( بلغت نسبتها فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ ١ر١٤٪ ثم ارتفعت ارتفاعا ملحوظا فى السنوات التالية الى أن وصلت الى ٤ر٣١٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٩ (*) .

د - تعاظم الاهمية النسبية لودائع كل من القطاع العائلى ( الافراد ) وقطاع الاعمال الخاص خلال الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى نهاية يونيو ١٩٨١ ، حيث ارتفعت نسبة أرصدة ودائع القطاع العائلى لدى البنوك لاجمالى أرصدة الودائع من ١ر٢٩٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى ٤ر٤٠٪ فى نهاية يونيو ١٩٨١ . بينما نسبة ودائع القطاع الخاص لاجمالى أرصدة الودائع ارتفعت من ٢ر٨٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٧٥ الى ٢ر١٥٪ فى نهاية يونيو ١٩٨١ .

ولا شك ان تلك التطورات الهامة التى لحقت بهيكل أرصدة الودائع لدى البنوك انما هى نتيجة ايجابية من نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادى بصفة عامة والسياسات النقدية والمالية التى طبقت لتشجيع المدخرات الاختيارية بصفة خاصة .

---

(*) يرجع ذلك بصفة رئيسية الى تعاظم دور تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

٤/ - الابعاد النقدية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ :

تؤكد التطورات النقدية والائتمانية التى حدثت فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٢/٨١ - السابق رصدها وتحليلها فى صورة عرض أهم الملامح الرئيسية لهياكل السيولة المحلية وهياكل الائتمان المحلى والتسهيلات الائتمانية المحلية وأرصدة الودائع لدى البنوك - أن السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات النقدية والمالية بصفة خاصة التى طبقت فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة وان كانت قد نجحت بشكل ملموس فى تحقيق هدف تنمية المدخرات الاختيارية الا انها أخفقت فى تحقيق هدف توفير الاستقرار النقدى .

وفى الواقع فانه يمكن اثبات تلك المقوله من خلال مجموعة البيانات السابق تجميعها وتبويبها وتحليلها ، والتى تكشف بكل وضوح عن حقيقة أساسية مؤداها أن الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة قد شهد حالة من التوسع النقدى المفرط . ولعل الحقائق الرقمية الاتية ، والتى تمثل مؤشرات ومقاييس للعوامل النقدية التى ساهمت بشكل مباشر أحيانا وغير مباشر أحيانا أخرى فى توليد القوى والضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة ، تؤكد ذلك وهى على النحو التالى :

أ - بينما نجد أن جملة السيولة المحلية بصفة عامة قد تضاعف خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ بما يزيد عن السبع مرات ، واجمالى المعروض النقدى بصفة خاصة قد تضاعف خلال نفس الفترة بما يقرب من الخمس مرات ، فان اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة لم يتضاعف الا بما يزيد قليلا عن مرتين فقط .

ب - أن معدلات التغير السنوى لكل من مجموع وسائل الدفع بصفة عامة وجملة وسائل الدفع الجارية بصفة خاصة كانت تمثل مايزيد عن ضعف معدل التغير السنوى لاجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة خلال الفترة محل الدراسة . الامر الذى عكس نفسه فى قياسات معاملات الاستقرار النقدى لتلك الفترة ، والتى تشير الى أن الاقتصاد المصرى قد شهد حاله من عدم الاستقرار النقدى خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٢/٨١ ، اذ أن تلك المعاملات ( سواء باستخدام معيار المعروض النقدى أو معيار السيولة المحلية ) تزيد كثيرا عن الواحد الصحيح الموجب ، انظر الجدول رقم (٧) بالملحق الاحصائى .

جـ - أن حجم الفجوة التضخمية النقدية ( سواء باستخدام معيار فائض المعروض النقدى أو معيار فائض السيولة المحلية ) قد أخذت أحجاما كبيرة خلال فترة الدراسة . فطبقا للجدول رقم (٨) بالملحق الاحصائى نجد أن حجم الفجوة التضخمية النقدية ( طبقا لمعيار فائض السيولة المحلية ) قد ارتفع من ١٩٥ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى ٦٦٨ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ثم قفز الى ٢٠٠٤ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ ثم واصل الارتفاع الحاد ليصل الى ٣٦١٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ . بينما حجم الفجوة التضخمية النقدية ( طبقا لمعيار فائض المعروض النقدى ) قد زاد من ١٧٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى ٣١٧ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ثم الى ١٠١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ .

واذا أضفنا الى حالة التوسع النقدى المفرط التى شهدها الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة ( على النحو السالف توصيفه ) ظاهرة الاختلال الواضح فى هياكل صافى الائتمان المحلى والتسهيلات الائتمانية المحلية للاقتصاد المصرى خلال نفس الفترة (السابق استخلاصها من تحليل مكونات تلك الهياكل ) (*) لاتضحت لنا

(*) حيث ذكرنا فيما يتعلق بهيكل صافى الائتمان المحلى انه لوحظ ان القطاعات الحكومية استحوذت على اكثر من ثلثى جملة صافى الائتمان المحلى فى المتوسط خلال فترة الدراسة بينما القطاعات الاخرى كان نصيبها أقل من الثلث فى المتوسط =

بصورة كافية الابعاد النقدية لمشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ .

وكنتيجة لتلك العوامل النقدية فان الاقتصاد المصرى عانى خلال تلك الفترة من مشكلة التضخم ، اذ ان تلك العوامل ساهمت بلاشك فى توليد تلك القوى والضغوط التضخمية بشكل مباشر . الامر الذى تؤكده مجموعة القياسات المعروضة فى جدول رقم (٩) بالملحق الاحصائى لمعدلات التضخم ( طبقا لمعادلة كمبردج ) فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ . فطبقا لهذا الجدول تشير القياسات الى انه فى جميع سنوات فترة الدراسة قد عانى الاقتصاد المصرى من التضخم بمعدلات متفاوتة وصلت الى أعلى مستوياتها فى العامين الاخريين من أعوام تلك الفترة ، حيث :

---

(*) = خلال نفس الفترة . أما بالنسبة لهيكل التسهيلات الائتمانية المحلية فانه قد لوحظ استئثار القطاعات الخدمية وقطاعات التجارة بنسبة كبيرة من اجمالى التسهيلات الائتمانية المقدمه من الجهاز المصرفى مقارنه بالقطاعات السلعية ( خاصة الزراعة والصناعة ) . فالمشاهد أن نسبة مجموعة التسهيلات الائتمانية المقدمه من البنوك للقطاعات السلعية ( ممثله فى الزراعة والصناعة ) الى الاجمالى العام للتسهيلات الائتمانية المحلية بلغت فى المتوسط سنويا خلال الفترة من نهاية ديسمبر ١٩٧٥ . الى نهاية يونيو ١٩٨١ نحو ٢٦ر٥٪ فقط .

أ - بلغ معدل التضخم السنوى فى المتوسط للاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة ١٠٪ ( باستخدام معيار المعروض النقدي) و ١٧٪ ( باستخدام معيار السيولة المحلية ) .

ب - أن معدل التضخم ( باستخدام معيار المعروض النقدى) قد زاد من ١٢٪ فى عام ١٩٧٥ الى ١٤٪ فى عام ١٩٧٧ ثم الى ١٩٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ .

جـ - أن معدل التضخم ( باستخدام معيار السيولة المحلية) قد زاد من ٩٪ فى عام ١٩٧٥ الى ١٥٪ فى عام ١٩٧٧ ثم قفز الى ٢٩٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ ثم الى ٣٥٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ .

٥/ - النتائج الاساسيـــة :

نخلص من التحليل السابق الى مجموعة النتائج الكلية الاتية : -

أولا : أن الاقتصاد المصرى عانى من التضخم خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ بمعدلات متفاوتة وصلت الى أعلى مستوياتها فى العامين الاخريين من أعوام تلك الفترة • فمعدل التضخم ( باستخدام معيار السيولة المحلية) قد زاد من ٩٪ فى عـــــام ١٩٧٥ الى ٣٥٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ • ومعدل التضخم ( باستخدام معيار المعـــروض النقدى) قد زاد من ١٢٪ فى عام ١٩٧٥ الى ١٩٪فى عام ١٩٨٢/٨١ • أما معـــدل التضخم السنوى المتوسط لفترة الدراسة فقد بلغ ١٠٪ ( باستخدام معيار المعـــــروض النقدى ) و ١٧٪ ( باستخدام معيار السيولة المحلية) •

ثانيا : أن السياسات النقدية التى طبقت خلال تلك الفترة وان كانت قد نجحـــت فى تنمية المدخرات الاختيارية الا انها قد اخفقت فى توفير الاستقرار النقدى• وبالتالـــى فانها تعتبر مسئولة بشكل مباشر أحيانا وبشكل غير مباشر أحيانا أخرى عن توليد القـــوى والضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١• ولعـل مسئوليتها هنا تنحصر فيما أدت اليه من توسع نقدى مفرط واختلال فى هيكل صافـــــى الائتمان المحلى والتسهيلات الائتمانية المحلية •

ثالثا : أن قصور بعض السياسات النقدية والمصرفية انما يرجع بصورة اجمالية الى :

أ - مجموعة الاختلالات الوظيفية ،أى نتيجة عدم كفاءة الادارة الاقتصاديـة على المستوى القومى ، وخاصة تلك المتعلقة بعدم التكامل والترابط والتنسيق بيـــــن أدوات السياسة الاقتصادية القومية بصفة عامة والسياسات النقدية والمالية بصفة خاصة علـــى ضوء سلم واضح لاولويات الاهداف القومية الاستراتيجية •

ب - انها ( أى السياسات النقدية ) كانت بصورة دائمة متغيـــــر تابع للسياسات الماليـــــة ٠

جـ - عدم تمتع البنك المركزى المصرى ( باعتباره يمثل قمة الجهـــــاز المصرفى ) باستقلال حقيقى فى مباشرة وظائفه ومسئولياته ، كجهاز مسئول عن وضـــــع السياسات النقدية والمصرفية الملائمة للاقتصاد المصرى ، وخاصة مايتعلق منها بالرقابـــة على الائتمان كما ونوعـــا ٠

٦ - اطار اجمالي لامكانيات التحرك والمواجهة في المستقبل (أهم التوصيات) :

ارتكازا على النتائج الكلية السابق استخلاصها فانه ينبغى التأكيد - قبل البدأ فى عرض مجموعة من التوصيات والاقتراحات التى ترتبط بامكانيات التحرك والمواجهة فى المستقبل القريب والبعيد - على منطلق أساس مؤداه أن تلك الابعاد النقدية لمشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى ما هى الا نتيجة وسبب فى نفس الوقت لمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد القومى فى مصر ، ومن ثم فانه من الخطأ فى ظروف الاقتصاد المصرى النظر الى التضخم كمشكلة أو ظاهرة نقدية بحت وانما ينبغى النظر اليه على انه ظاهرة ذات مضمون اجتماعى - اقتصادى أو مشكلة هيكلية تعبر فى مضمونها عن مجموعة معقده من الاختلالات ، والتى من بينها بالتأكيد الابعاد والجوانب النقدية ، ومعالجته على أساس اجراء مجموعة من العمليات الجراحية التى تستئصل الاختلالات بأنواعها المختلفة وليس من خلال استخدام المسكنات التى تتناول الاعراض وتترك الجذور والاسباب الحقيقية . الامر الذى يطرح على الفور قضية التنمية ( بمفهومها المعاصر القائم على النمو الاقتصادى الذاتى والسريع من خلال تصحيح النسب الغير متوازنة لاوزان ومعدلات نمو قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة وكذلك الاختلالات فى هيكل توزيع الثروه والدخل القومى ) من أوسع أبوابها كطريق لابد من السير فيه بكل جدية لانه بكل بساطه فى مجالنا هذا هو المدخل الحقيقى فى المدى الطويل لمكافحة التضخم . ولتحقيق ذلك فانه لابد ايضا من الاستمرار فى اتباع التخطيط القومى كأسلوب أو منهج ينبغى ان يعمل على احداث التكامل والترابط والتنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية بصفة عامة وأدوات السياسة النقدية والمالية بصفة خاصة وذلك على ضوء سلم واضح لاولويات الاهداف القومية والاستراتيجية ، والذى ينبغى أن يتضمن فى مقدمته بصدره ، خاصة فى المرحلة الحالية ، أهداف مثل الحد من الارتفاع الكبير والسريع فى الاسعار ، وتخفيف المعاناه عن أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ( وهم يمثلون الغالبية العظمى من الشعب المصرى ) وذلك بتصحيح العلاقة بين الاسعار والاجور .

فى اطار ذلك وانطلاقا منه ، فانه يمكن تقديم مجموعة محددة من التوصيات والاقتراحات ، التى ترتبط بصورة أساسية بالسياسات النقدية والمالية لعلاج مشكلة التضخم فى مصر خلال المرحلة المقبلة ( ولتكن حتى نهاية عقد الثمانينات)، وتتمثل أهم تلك التوصيات والاقتراحات فى الاتى :

أولا : الاستمرار فى اتباع السياسات النقدية والمالية التى طبقت خلال فترة الدراسة والخاصة بتنمية المدخرات الاختيارية ، مثل سياسة الرفع التدريجى لاسعار الفائدة واستحداث أوعية ادخارية جديدة وسياسة الاعفاءات الضريبية على الاوعية الادخارية ، لما فى ذلك من تأثير مباشر على حجم القوى الشرائية الموجهه للاستهلاك فى السوق المحلية . الامر الذى يقلل من الطلب على أموال الاستهلاك ويزيد من الموارد التى يمكن توجيهها للاستثمار .

يضاف الى ذلك انه من الاهمية بمكان فى المرحلة القادمة من أن تعمل السياسات النقدية على التوسع فى طريقه الادخار على أساس المشاركة فى الربح ( كما هو متبع فى البنوك الاسلامية ) وذلك لجذب المدخرين غير الراغبين فى التعامل بأسعار الفائدة خاصة وأن عددهم فى تزايد مستمر نتيجة استيقاظ النزعه الدينية لدى الافراد .

ومن ناحية أخرى فان السياسة الاقتصادية بصفة عامة وسياسات الاستثمار بصفة خاصة ينبغى أن تركز اهتمامها فى المرحلة المقبلة على تشجيع انشاء الشركات المساهمة واتاحة فرصة تمليكها لصغار المدخرين . وبهذا يمكن تحقيق زيادة الادخار والاستثمار والانتاج وعدالة توزيع الدخل معا وفى وقت واحد . وهنا تجدر الاشارة الى ان البنية التشريعية ( ممثله فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ) متوافرة وأن المطلوب فى المرحلة القادمة هو الاهتمام بالبنية التنظيمية لسوق رأس المال ممثله فى الهيئة العامة لسوق المال ( ومصلحه الشركات التى تتبعها ) وبورصة الاوراق المالية . والواقع ان المؤتمر

الدولى الاخير الذى انعقد فى القاهرة فى الفترة من ١٧ - ١٩ مايو ١٩٨٣ ، والذى ناقش موضوع تنمية أسواق المال خلص الى مجموعة من التوصيات - التى لا مجال هنا لعرضها - ينبغى النظر فيها والاستفادة منها .

ثانيا : الاستمرار فى اتباع الوسائل واتخاذ الاجراءات التى تعالج حالة التوسع النقدى المفرط وتخفض من معدل الاصدار النقدى بحيث يتمشى مع معدل النمو فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة .

والواقع ان ماصرح به أخيرا السيد الدكتور وزير التخطيط من تخفيض معدل الزيادة فى وسائل الدفع من ٤٣٪ فى العام المالى ١٩٨٢/٨١ الى ٣٠٪ فى العام المالى ١٩٨٣/٨٢ يعتبر - فى تقديرى - خطوة واسعة فى طريق الحد من القوى والضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى ، ينبغى أن تتلوها خطوات أخرى عن طريق وسائل محددة واجراءات معينه . وهنا يمكن اقتراح الوسائل والاجراءات الاتية ، فى مجال السياسات النقدية ، وهى :

أ - الاستمرار فى سياسة عدم السماح بانشاء بنوك تجارية جديدة وحظر قبول ودائع جارية على بنوك الاستثمار والاعمال منعا للتوسع فى خلق الائتمان .

ب - اعادة النظر فى نظام نسبة الاحتياطى بتكوين نسبتين احداهما للودائع الجارية والاخرى للودائع الاجلة .

جـ - رفع نسبة السيولة لدى البنوك التجارية لحث هذه البنوك على استثمار جانب من مواردها فى شراء سندات حكومية من البنك المركزى نظرا لان هذه السندات تعتبر احدى مكونات السيولة ، ومن ناحية أخرى فان عملية الشراء هذه سوف تؤدى الى امتصاص جانب من النقد المتداول .

د - تحريك نسبة الاحتياطى على الودائع الجارية بالعملة المحلية بما يكفل تحقيق معدل التوسع النقدى المرغوب •

هـ - مد رقابة البنك المركزى المصرى الى كافة البنوك العاملة فى مصر (وخاصة البنوك التجارية وهى الغالبية ). فخروج بنك من الرقابة يضعف من فعالية السياسات التى تتخذها السلطات النقدية (*) •

ثالثا : الاستمرار فى اتباع السياسات الائتمانية التى تعالج حالة الاختلال الواضح فى هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية المقدمه من الجهاز المصرفى للقطاعات المختلفة، لما فى ذلك من أهمية كبيرة فى علاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، والتى تتمثل فى النسب الغير متوازنة لاوزان ومعدلات نمو القطاعات السلعية والخدمية ، عن طريق اعطاء اهمية أكبر للقطاعات السلعية الامر الذى يزيد من انتاج تلك القطاعات ويسد الطلب المتزايد عليها فى الاسواق • وهنا ينبغى التأكيد على السياسات الاتية :

أ - زيادة معدل التوسع فى الائتمان الممنوح للنشاط الانتاجى خاصة فى مجال الصناعة والزراعة والاسكان والتصدير •

ب - خفض أو على الاقل تثبيت معدل التوسع فى الائتمان الممنوح للنشاط التجاري بحيث يتمشى هذا المعدل مع معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة وبما يضمن ربط تطور هذا النشاط بتطور الانشطة الانتاجية الاخرى •

---

(*) حتى لو كان البنك المركزى نفسه ممثلا فى مجلس ادارة ذلك البنك مثلما يحدث فى المصرف العربى الدولى •

جـ - مراعاة الجانب الجغرافى فى توزيع الائتمان المصرفى بحيث يتم تخصيص جانب من الائتمان لتمويل مشروعات فى المناطق الريفية والنائية والصحراوية والمدن الجديدة بما يسهم فى انعاش الحياة الاقتصادية فى تلك المناطق والتخفيف من التكدس السكانى فى المدن الكبيرة .

د - وضع سقوف ائتمانية تربط معدلات التوسع فى الائتمان المحلى بمعدلات الزيادة فى المدخرات الحقيقية .

رابعا: الاستمرار فى اتباع السياسات المالية التى من شأنها أن تؤثر بصورة مباشرة وايجابية فى مكافحة القوى والضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى وخاصة تلك التى تتصل بالاتى :

أ - زيادة الحصيلة الضريبية القومية الى المستوى الذى يتعادل مع الطاقة الضريبية القومية للاقتصاد المصرى .

وهنا تجدر الاشارة ان الحصيلة الضريبية القومية أخذت احجاما كبيرة ومتصاعدة خلال السنوات الاخيرة حيث انها وصلت الى ٤ر٣ مليار جنيه فى العام المالى ١٩٨٢/٨١ مقابل ٢ر٣ مليار جنيه فى عام ١٩٧٩ انظر الجدول رقم (١٠) . ولاشك أن هذا يعتبر مؤشرا طيبا من المؤشرات التى تدعو الى الاطمئنان فى سبيل بلوغ هدف معادلة الحصيلة الضريبية القومية للطاقة الضريبية القومية فى مصر ، لما فى ذلك من تأثير فعال فى مكافحة الضغوط التضخمية .

ب - تصحيح الاختلال فى الهيكل الضريبى بصورة تؤدى الى رفع الاهمية النسبية للضرائب المباشرة .

وهنا نجد أيضا تطورا ايجابيا أخر يتمثل فى ارتفاع نسبة الحصيلة من الضرائب المباشرة لاجمالى الحصيلة الضريبية القومية الى ٤ر٣٩٪ فى العام المالى ٨١/١٩٨٢ مقابل ٢ر٢٩٪ فى عام ١٩٧٣ • وبالتالى انخفاض نسبة الحصيلة من الضرائب غير المباشرة من نحو ٨ر٧٠٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٦ر٦٠٪ فى عام ٨١/١٩٨٢ ، انظر الجداول رقم (١١) ، (١٢). وغنى عن البيان أن هذا التصحيح فى الهيكل الضريبى (بالمفهوم السابق) يعتبر من أهم السياسات التى تؤثر بشكل فعال فى القوى والضغوط التضخمية • ومن ثم فان المطلوب فى هذا المجال هو مزيد من التصحيح التدريجى •

جـ - ترشيد الانفاق العام الحكومى ترشيدا لا يؤثر على مستوى الخدمات التى تقدم للمواطنين كما ونوعا وانما يقوم على توجيه كل اعتماد مالى الى الغرض الذى خصص من أجله فقط ، ومع الابتعاد عن الانفاق المظهرى والكمالى •

والواقع ان الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٨٣/١٩٨٤ تضمنت بعض السياسات المالية التى تعتبر بكل موضوعية خطوات جادة فى سبيل الاصلاح المالى والاقتصادى بصفة عامة وفى طريق مكافحة التضخم بصفة خاصة منها على سبيل المثال وليس الحصر الاتى :

- التمييز الضريبى بين الانشطة الانتاجية والانشطة التجارية •
- تنظيم الاعفاءات الجمركية •
- تعديل بعض الرسوم الجمركية على السيارات •
- تعديل فئات الضريبة على الايراد العام •
- استبعاد كافة النفقات التى لاترتبط مباشرة بالانتاج أو بتقديم الخدمات الحكومية •
- ضغط الاعتمادات المدرجه لوقود سيارات الركوب •
- تخفيض الاعتمادات المخصصة للمياه والانارة •
- تحديد سفر الوفود المصرية بحيث تقتصر على المهام الاساسية وفى حدود الاعداد الضرورية فقط •

- الغاء الاعتماد الاجمالى المدرج ضمن اعتمادات وزارة المالية لمواجهة نفقات الحفلات والاستقبالات .
- اقتصار اعتمادات النشر والاعلان على الاعمال التى تتصل بنشاط كل جهاز حكومى .
- تخفيض رقم الدعم من ٢٠٤٠ مليون جنيه الى حوالى ١٦٨٦ مليون جنيه .

ولاشك أن تلك خطوات هامة قد اتخذت ( والتى كان من نتيجتها انه متوقع أن تحقق الموازنة الجارية زيادة فى الموارد عن الاستخدامات تقدر بنحو ٨٣ مليون جنيه مقابل عجز قدره ٦١٫٤ مليون جنيه فى موازنة ١٩٨٣/٨٢ ، على الرغم من التأثير السلبى لانخفاض الاسعار العالمية للبترول ، والذى قدر بنقص فى الموارد يبلغ ٥٠٠ مليون جنيه فى هذا العام ) ، الا ان هناك الكثير من الخطوات التى ينبغى ان تتأخذ فى سبيل تنمية أكثر لموارد الدولة وترشيد أوسع للانفاق العام .

وهنا نجد انفسنا فى مجال السياسة المالية مطالبين فى المقام الاول ( خاصة وأن الموازنة العامة للدولة لازالت تعانى من عجز كبير على المستوى الاجمالى أو المستوى الصافى ) بضرورة الاهتمام برفع مستوى الاداء للادارة فى الاجهزة الضريبية ( من خلال العمل على حل مشكلاتها المتفاقمة وتوفير الامكانيات اللازمة لتلك الاجهزة واعتبار كل ماينفق فى سبيل ذلك استثمار من الدرجة الاولى ) على نحو يزيد عن كفاءة ربط وتحصيل للضرائب والجمارك ، وبالتالى يحارب كل صوره التهرب الضريبى سواء الجزئى أو الكلى ، ويصفى المتأخرات الضريبية . والواقع أن انجاز ذلك يعتبر من الاهمية بمكان ، لانه فى النهاية سوف يزيد من الحصيلة الضريبية القومية أكثر وأكثر على نحو يؤدى فى النهاية الى أن تتعادل مع الطاقة الضريبية القومية للاقتصاد المصرى ، وبالتالى سوف يساهم بشكل مباشر فى مكافحة القوى والضغوط التضخمية .

وبالاضافة الى ذلك فان هناك العديد من الاقتراحات الاخرى المتصلة بتنشيط مالية الدولة ، نرى انه لامجال للدخول فى تفاصيلها فى هذا المقام .

# " الملحـــق الاحصائـــي "

جـدول رقـم (١)

الرقم القياسى لنفقات المعيشـة خـلال الفـترة

(١٩٥٠ ـ ٦٧/١٩٦٨) فى الاقتصاد المصـرى

| البيان / السنـه | الرقم القياسى لنفقات المعيشه (١٩٣٩ = ١٠٠) |
|---|---|
| ١٩٥٠ | ٣٠٦ |
| ١٩٥١ | ـ |
| ١٩٥٢ | ٣١٧ |
| ١٩٥٣ | ٢٩٦ |
| ١٩٥٤ | ٣٨٣ |
| ١٩٥٥ | ٢٨٣ |
| ١٩٥٦ | ٢٩٧ |
| ١٩٥٧ | ٣٠٦ |
| ١٩٥٨ | ٣٠١ |
| ١٩٥٩ | ٣٠٤ |
| ١٩٦٠ | ٣٠٦ |
| ١٩٦١ | ٣٠٩ |
| ١٩٦٢ | ٢٩٦ |
| ١٩٦٣ | ٣٠٢ |
| ١٩٦٤ | ٣٣٩ |
| ١٩٦٥ | ٣٣٧ |
| ١٩٦٦ | ٣٩٤ |
| ٦٦/١٩٦٧ | م٣٩٣ |
| ٦٧/١٩٦٨ | ٠ر٣٩٣ |

المصدر : كريمه كريم ، أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الاسعار فى مصر ، بحث مقدم للمؤتمـر العلمى السنوى الأول للأقتصاديين المصريين ، الجمعية المصريـة للأقتصاد السياسـى والاحصاء والتشريع ، القاهره ، ١٩٧٦ ، ص: ٣٠ .

## جـدول ( ٢ )

### تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالحضر والريف ولاسعار الجمله خلال الفترة ٦٧/٦٨ ـ ١٩٨٠

١٠٠ = ١٩٦٧/٦٦

| السنـــوات | الرقم العام لاسعـــار المستهلكـين بالحضـر | الرقـم العام لاسعـــار المستهلكين بالريـــف | الرقم العام لاسعـــار الجملـــة * |
|---|---|---|---|
| ١٩٦٨/٦٧ | ١٠٢ر٠ | ١٠١ر٨ | — |
| ١٩٦٩/٦٨ | ١٠٦ر١ | ١٠٥ر٦ | — |
| ١٩٧٠/٦٩ | ١٠٩ر٢ | ١١٣ر٥ | — |
| ١٩٧١/٧٠ | ١١٣ر٦ | ١١٧ر٩ | ١١٧ر٤ |
| ١٩٧٢/٧١ | ١١٦ر٣ | ١١٧ر٦ | ١١٨ر٤ |
| ١٩٧٣ | ١١٢ر٤ | ١٣١ر٢ | ١٢٣ر٠ |
| ١٩٧٤ | ١٣٥ر٧ | ١٤٩ر٦ | ١٣٥ر٨ |
| ١٩٧٥ | ١٤٨ر٩ | ١٦٧ر٩ | ١٥٢ر٧ |
| ١٩٧٦ | ١٦٤ر٢ | ١٨٧ر٨ | ١٦١ر٨ |
| ١٩٧٧ | ١٨٥ر١ | ٢٠٦ر٧ | ١٧٨ر٥ |
| ١٩٧٨ | ٢٠٥ر٦ | ٢٣٤ر٢ | ١٩٦ر٩ |
| ١٩٧٩ | ٢٢٦ر٠ | ٢٤٨ر٧ | ٢١٥ر٤ |
| ١٩٨٠ | ٢٦٧ر٩ | ٣٠٥ر٩ | — |

**المصدر :**

الارقام الخاصه بأسعار المستهلكين فى الريف والحضر مأخوذه من مجله الاهرام الاقتصاديه العـــدد رقم ٦١٨ ، الصادر فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٠ ، ص ٢٧ ، ٣٠ أما الرقم القياسى لاسعار الجملـــــه فمأخوذ من / البنك الاهلى المصرى النشره الاقتصادية ، المجلد ٣٢ ، اعددين الثالـــث والرابع ١٩٧٩ ، الملحق الاحصائى .

(*) محسوب على اساس ١٩٦٦/٦٥ = ١٠٠ .

جدول رقم (٣)

تطور هيكل السيوله المحليه فى الاقتصاد المصرى

خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٢/٨١)

| البيان / السنه | ديسمبر ١٩٧٤ | ديسمبر ١٩٧٥ | ديسمبر ١٩٧٦ | ديسمبر ١٩٧٧ | ديسمبر ١٩٧٨ | ديسمبر ١٩٧٩ | ١٩٨١/٨٠ | ١٩٨٢/٨١ | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- كميه وسائل الدفع الجاريه (العرض النقدى) : | ١٥٠٣ | ١٨٦٣ | ٢٢٣٩ | ٢٩٤٣ | ٣٥٤٧ | ٤٣٥٤ | ٥٣٤٤ | ٦٧٦٦ | |
| ١/١ - صافى النقد المتداول خارج البنوك | ٩٤٨ | ١١٥٦ | ١٣٨٨ | ١٧٤٩ | ٢١٨٤ | ٢٦٥٧ | ٣٦٧٨ | ٤٦٨٨ | |
| ١/١/١ - صافى العمله المتداوله | ٩٣٣ | ١١٢٩ | ١٣٦١ | ١٧٢٤ | ٢١٥٥ | ٢٦٢٩ | ٣٦٣١ | ٤٦٤٠ | |
| ٢/١/١ - العمله المساعده | ١٥ | ٢٧ | ٢٧ | ٢٨ | ٢٩ | ٢٨ | ٣٩ | ٤٨ | |
| ٢/١ - [illegible] الجاريه الخاصه | ٥٥٥ | ٧٠٧ | ٨٥١ | ١١٩٣ | ١٣٦٣ | ١٦٩٧ | ١٦٦٦ | ٢٠٧٨ | |
| ٢- كمية وسائل الدفع المشابهه (الودائع غير الجاريه الخاصه + ودائع صندوق توفير البريد ) | ٦١٧ | ٧٠٣ | ٩٧٤ | ١٣٢٣ | ١٨٢١ | ٢٦٨٠ | ٤٠٨٥ | ٨١٨٧ | |
| ٣- مجموع وسائل الدفع ( السيوله المحليه ) (٢+١) | ٢١٢٠ | ٢٥٦٦ | ٣٢١٣ | ٤٢٦٦ | ٥٣٦٨ | ٧٠٣٤ | ١٠٤٢٩ | ١٤٩٥٣ | |
| ٤- معدل التغير السنوى فى كمية وسائل الدفع الجاريه % | - | ٢٣ر٩ | ٢٠ر٢ | ٣١ر٤ | ٢٠ر٥ | ٢٢ر٨ | ٢١ر٧ | ٢٦ر٦ | ٢٤ |
| ٥- معدل التغير السنوى فى كمية وسائل الدفع المشابهه % | - | -١٤ر | ٣٨ر٦ | ٣٥ر٧ | ٣٧ر٧ | ٤٧ر٢ | ٥٢ر٤ | -٦١ر | ٤١ |
| ٦- معدل التغير السنوى فى مجموع وسائل الدفع | - | ٢١ر١ | ٢٥ر٢ | ٣٢ر٧ | ٢٥ر٩ | -٣١ر | ٤٨ر٣ | ٤٣ر٤ | ٣٢ر٥ |
| ٧- نسبه المعروض النقدى الى اجمالى السيوله المحليه % (١)/(٢) | ٧١ | ٧٣ | ٧٠ | ٦٩ | ٦٦ | ٦٢ | ٥١ | ٤٥ | |
| ٨- نسبه العمله (١/١)/(٣) % | ٤٥ | ٤٥ | ٤٣ | ٤١ | ٤١ | ٣٨ | ٣٥ | ٣١ | |

المصدر :

التقارير السنويه للبنك المركزى المصرى .

جدول رقم (٤)

تطور هيكل صافى الائتمان المحلى فى الاقتصاد المصرى

خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢)

| البيان / السنوات (أ) | ١٩٧٤ | | ١٩٧٥ | | ١٩٧٦ | | ١٩٧٧ | | ١٩٧٨ | | ١٩٧٩ | | ١٩٨٠/٨١ (و) | | ١٩٨١/٨٢ | | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة (ب) | % (جـ) | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % | % |
| ١- صافى المطلوبات من الحكومة : (د) | ١٨١٨٫٧ | ٦٩٫٨ | ٢٦٧٥٫٨ | ٧١ر- | ٣٠٩٥٫١ | ٧٠ر- | ٣٤٥١٫٨ | ٦٦٫١ | ٥٨٦٤٫١ | ٧٤٫٣ | ٦٩٨١٫٨ | ٧٢٫٥ | ١٥٩٦٦ | ٦٦٫٢ | ١٠٦٧٧٫١ | ٥٧٫١ | ٦٨٫٥ |
| ٢- مطلوبات من القطاع العام : | ٤٣٤٫٠ | ١٦٫٦ | ٦٤٥٫١ | ١٧٫١ | ٨٨٤٫٥ | ٢٠ر- | ١٠٩٥٫٣ | ٢١٫١ | ١٢٠٧٫٩ | ١٥٫٣ | ١٣٨٤٫٠ | ١٤٫٦ | ٢٨٦٩٫٢ | ١٢٫١ | ٢٢٨٠٫٠ | ١٢٫٣ | ١٦٫١ |
| ٣- مطلوبات من القطاع التعاونى : (هـ) | ٤٫٧ | ٠٫٢ | ٥٫٠ | ٠٫٢ | ١٠٫١ | ٠٫٢ | ٧٫٦ | ٠٫٢ | ٥٫٦ | ٠٫١ | ١٢٫١ | ٠٫١ | - | - | - | - | ٠٫١ |
| ٤- مطلوبات من القطاع الخاص : | ١٤٨٫٥ | ٥٫٧ | ٢٣٫٠- | ٦٫١ | ٢٥١٫٢ | ٥٫٧ | ٤٣٣٫٨ | ٨٫٣ | ٥٧٦٫٦ | ٧٫٣ | ١٠٠٠٫١ | ١٫٦ | ٤٢٩٠٫٦ | ١٨٫١ | ٤٧٨٫٦ | ٢٥٫١ | ١٫٩ |
| ٥- مطلوبات من البنوك المتخصصة : | ٢٠١٫٠ | ٧٫٧ | ٢١١٫٩ | ٥٫٦ | ١٧٩٫٩ | ٤٫١ | ٢٠٥٫٧ | ٤٫٠ | ٢٣٧٫٨ | ٣٫٠ | ٢٥٧٫٢ | ٢٫٦ | ٨٥٥٫٠ | ٣٫٦ | ٨٧٠٫٠ | ٤٫٧ | ٤٫١ |
| ٦- صافى الائتمان المحلى : المجموع الكلى من (١) الى (٥) | ٢٦٠٦٫٩ | ١٠٠ | ٣٧٦٨٫٦ | ١٠٠ | ٤٤٢١٫٩ | ١٠٠ | ٥١٩٤٫٢ | ١٠٠ | ٧٨٩٢٫١ | ١٠٠ | ٩٦٣٥٫٢ | ١٠٠ | ٢٣٦٨٫١ | ١٠٠ | ١٨٥٣٦٫٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر : التقارير السنويه للبنك المركزى المصرى .

ملاحظات :

(أ) آخر ديسمبر كل سنه حتى ١٩٧٩ ، ثم آخر يونيو لكل سنه ابتداء من ١٩٨٠ .

(ب) بالمليون جنيه مصرى .

(جـ) نسبه الى جمله صافى الائتمان المحلى .

(د) تشمل أذون الخزانه وأوراق ماليه حكوميه .

(هـ) ابتداء من عام ٨٠/ ١٩٨١ أودع ضمن مطلوبات القطاع الخاص .

(و) ٨٠/١٩٨١ = ١٨ شهر .

جدول رقم (٥)

تطور هيكل التسهيلات الائتمانيه المحليه و الاقتصاد المصرى

خلال الفترة ( ١٩٧٥ ـ ٣١/٨/١٩٨٢ )

| البيـــان | السنوات فى نهايه ديسمبر ١٩٧٥ | | ديسمبر ١٩٧٦ | | ديسمبر ١٩٧٧ | | ديسمبر ١٩٧٨ | | ديسمبر ١٩٧٩ | | يونيـــو ١٩٨٠ | | يونيـــو ١٩٨١ | | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمه (*) | % | القيمه | % | القيمه | % | القيمه | % | القيمه | % | القيمه | % | القيمه | % | |
| ١ ـ اجمالى التسهيلات الائتمانيه المحلية للبنوك (**) موزعه بحسب : | ١ر٤٣٢١ | ١٠٠ | ٦ر٢٧٩٢ | ١٠٠ | م٣٣٤١ | ١٠٠ | ٨ر٤١١٠ | ١٠٠ | ٩ر٤٩٩٢ | ١٠٠ | ٧ر٥٧٧٢ | ١٠٠ | ـ ر٨٣٩٨ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١/١ ـ بنوك تجاريه | ١ر٢١٨١ | ـ ر٩٤ | ٠ر٢٦٤٧ | ٩٤٫٨ | ٨ر٣١٠٤ | ٩٢٫١ | ٣ر٣٧٠٢ | ٩٠٫٠ | ٧ر٤٤٢٦ | ٨٨٫٧ | ١ر٥٠٢٦ | ٨٧٫١ | ١ر٧٢٢٨ | ٨٦٫١ | م٩٠ |
| ٢/١ ـ بنوك استثمار واعمال | ١ر٠ | ـ | ٣ر٧ | ٠ر٢ | ٩ر٤ | ١ر٢ | ١ر١٧١ | ٤ر٢ | ٢ر٢٧١ | ٥ر٤ | ١ر٣٣١ | ٥ر٢ | ٦ر٥٧٦ | ٦ر٩ | ٣ر٣ |
| ٣/١ ـ بنوك متخصصه | ١ر١٣ | ٦ر٠ | ٣ر١٣٨ | ٥ر٠ | ١٩٥ر٨ | ٥ر٩ | ٢٣٧ر١ | ٥ر٨ | ٢٩٥ر٠ | ٥ر٩ | ٤١٦ر٢ | ٧ر٢ | ٥٩٣ر٠ | ٧ر٠ | ٦ر١ |
| ٢ ـ اجمالى التسهيلات الائتمانيه المحليه موزعه على حسب القطاعات التخطيميه : | ١ر٤٣٢١ | ١٠٠ | ٦ر٢٧٩٢ | ١٠٠ | م٣٣٤١ | ١٠٠ | ٨ر٤١١٠ | ١٠٠ | ٩ر٤٩٩٢ | ١٠٠ | ٧ر٥٧٧٣ | ١٠٠ | ٨٣٩٨ر٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١/٢ ـ قطاع الخدمات العام ( حكومه ) | ٨٧٢ر٣ | ٣٧ر٠ | ١١٧٨ر٦ | ٤٢ر٢ | ١٣١٨ر٩ | ٣٩ر٤ | ١٣٧٨ر١ | ٣٣ر٥ | ١٥٠٥ر٨ | ٣٠ر٢ | ١٨٥١ر٩ | ٣٦ر١ | ١٨٣٤ر٣ | ٢١ر٨ | ٣٣ر٢ |
| ٢/٢ ـ قطاع الاعمال العام | ١ر١٠٧٨ | ٤٦ر٤ | ١٢١٧ر٨ | ٤٣ر٦ | ١٣٧٣ر٦ | ٤١ر١ | ١٨٢٧ر٠ | ٤٤ر٤ | ٢٠٣٨ر٢ | ٤٠ر٨ | ١٩٩٨ر٧ | ٣٤ر١ | ٣١٤٧ر٧ | ٣٧ر٥ | ٤١ر٢ |
| ٣/٢ ـ قطاع الاعمال الخاص | ٢٣٨ر٧ | ١٠ر٢ | ١٣٩ر٠ | ٥ر٢ | ٤٦٥ر٨ | ١٤ر٠ | ٦٣٣ر٢ | ١٥ر٤ | ١١٠٧ر٢ | ٢٢ر١ | ١٤٨٤ر٩ | ٢٥ر٧ | ٢٧٢٦ر٧ | ٣٢ر٥ | ١٥ر١ |
| ٤/٢ ـ القطاع العائلى ( افراد ) | ١ر١٠٧ | ٤ر٦ | ١٢٧ر٥ | ٤ر٦ | ١٤٢ر٠ | ٤ر٢ | ٢٣٥ر٤ | ٥ر٧ | ٢٧٤ر٦ | ٥ر٥ | ٣٦٥ر٦ | ٦ر٣ | ٥٦٨ر٧ | ٦ر٨ | ٥ر١ |
| ٥/٢ ـ قطاعات أخرى (***) | ٢٤ر٨ | ١ر١ | ٢٩ر٦ | ١ر٠ | ٤١ر٥ | ١ر٢ | ٣٦ر٧ | ١ر٠ | ٦٧ر١ | ١ر٣ | ٧٢ر٦ | ١ر٣ | ١١٩ر٦ | ١ر٤ | ١ر٢ |
| ٣ ـ اجمالى التسهيلات الائتمانيه المحليه الموزعه على قطاعات النشاط الاقتصادى (****) | م١٣١٦ | ١٠٠ | ١ر١٤٥٧ | ١٠٠ | ١ر١٨٥٤ | ١٠٠ | ٩ر٢٥١٤ | ١٠٠ | ٣ر٣٢٠٣ | ١٠٠ | ١ر٣٥٨٢ | ١٠٠ | م٦٠١٣ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١/٣ ـ قطاع الزراعه | ١ر١٠٦ | ٨ر١ | ٩٥ر٢ | م٦ر٦ | ١١٠ر١ | ٥ر٨ | ٩٩ر١ | ٣ر٩ | ١٠٢ر٨ | ٣ر٢ | ١٦٩ر٨ | ٤ر٧ | ٢٤٩ر١ | ٤ر١ | ٥ر٢ |
| ٢/٣ ـ قطاع الصناعه | ٤٨٩ر٨ | ٣٧ر٢ | ٥٦٥ر٢ | ٣٨ر٨ | ٨٨٠ر١ | ٤٧ر٨ | ٩٩٣ر٨ | ٣٩ر٥ | ١٢٢٢ر٩ | ٣٨ر٢ | ١٤٠٥ر٨ | ٣٩ر٣ | ١٩٦٠ر٠ | ٣٢ر٦ | ٣٩ر٠ |
| ٣/٣ ـ قطاع التجاره | ٦١٨ر٨ | ٤٧ر٠ | ٦١١ر٥ | ٤٢ر٠ | ٥٨٩ر٢ | ٣١ر٨ | ١١١٥ر٠ | ٤٤ر٤ | ١٤٢١ر٢ | ٤٤ر٤ | ١٤٥٠ر٤ | ٤٠ر٥ | ٢٧٣ر٦ | ٤٥ر١ | ٤٢ر٢ |
| ٤/٣ ـ قطاع الخدمات | ١٠١ر٨ | ٧ر٧ | ١٨٥ر٥ | ١٢ر٧ | ٢٧٥ر٠ | ١٤ر٨ | ٣٠٧ر٠ | ١٢ر٢ | ٤٥٦ر٤ | ١٤ر٢ | ٥٥٦ر٤ | ١٥ر٥ | ١٠٣٣ر٨ | ١٧ر٩ | ١٣ر٦ |
| ٤ ـ نسبه مجموع التسهيلات الائتمانيه الممنوحه لقطاعات النشاط الاقتصادى الى الاجمالى العام (٣) / (١) | ـ | ٥٦ر٧ | ـ | ٥٢ر٢ | ـ | ٥٥ر٥ | ـ | ٦١ر١ | ـ | ٦٤ر١ | ـ | ٦٢ر٥ | ـ | ٧١ر٦ | ٦٠ |
| ٥ ـ نسبه مجموع التسهيلات الائتمانيه الممنوحه للقطاعات السلعيه ( الزراعه والصناعه ) الى الاجمالى العام (١/٣ + ٢/٣) / (١) | ـ | ٢٥ر٧ | ـ | ٢٣ر٦ | ـ | ٢٩ر٦ | ـ | ٢٦ر٦ | ـ | ٢٦ر٥ | ـ | ٢٧ر٣ | ـ | ٢٦ر٣ | ٢٦ر٥ |

المصدر : التقارير السنويه للبنك المركزى المصرى .

ملاحظات: ( * ) القيمه بالمليون جنيه مصرى

( ** ) للبنوك تشمل البنوك التجاريه ( سواء قطاع عام أو مشترك ) + بنوك الاستثمار والأعمال + البنوك المتخصصه

( *** ) قطاعات أخرى تشمل القطاع الحارجى بخلاف البنوك + هيئات محليه لاتهدف للربح + هيئات أجنبيه تعمل فى مصر + جمعيات تعاونيه .

( **** ) تخصم القروض والسلفيات + الايراق المخصومه + أرصده التحويلات المرسله للبرونستو + الديون المشكوك فى تحصيلها ولم تستكمل بعد + ولاتتضمن التسهيلات الممنوحه للعالم الخارجى .

جدول رقم (٦)

تطور هيكل أرصدة الودائع بالبنوك في الاقتصاد القومي

خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨١/٨٠)

| البيان / السنة في نهايه | ديسمبر ١٩٧٥ | | ديسمبر ١٩٧٦ | | ديسمبر ١٩٧٧ | | ديسمبر ١٩٧٨ | | ديسمبر ١٩٧٩ | | يونيو ١٩٨٠ | | يونيو ١٩٨١ | | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمه | % | قيمه | % | قيمه | % | قيمه | % | قيمه | % | قيمه | % | قيمه | % | |
| ١ - اجمالى ارصده الودائع لدى البنوك (*) | ١٧٢٦٫٨ | ١٠٠ | ٢١٩٨٫٤ | ١٠٠ | ٣٠١٥٫٤ | ١٠٠ | ٤١٧٦٫٢ | ١٠٠ | ٥٦٢٨٫٧ | ١٠٠ | ٦٨٩٦٫٩ | ١٠٠ | ٨٧٧٥٫١ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| موزعه بين : | | | | | | | | | | | | | | | |
| ١/١ - بنوك تجاريه (**) | ١٧٠٤٫٨ | ٩٨٫٧ | ٢١٣٠٫١ | ٩٦٫٩ | ٢٨٨٩٫٨ | ٩٥٫٨ | ٣٧٨٨٫٤ | ٩٠٫٧ | ٥١٢٠٫٩ | ٩٠٫٩ | ٦٣٣٧٫٤ | ٩١٫٨ | ٨٠٢٤٫٢ | ٩١٫٤ | ٩٣٫٧ |
| ٢/١ - بنوك استثمار واعمال | ٢٢٫٣ | ١٫٣ | ٦٨٫٣ | ٣٫١ | ١٢٥٫٦ | ٤٫٢ | ٣٨٧٫٨ | ٩٫٣ | ٥٠٨٫٨ | ٩٫١ | ٥٥٩٫٥ | ٨٫٢ | ٧٥٠٫١ | ٨٫٦ | ٦٫٣ |
| ٢ - اجمالى ارصده الودائع لدى البنوك موزعه على حسب القطاعات التطبيقيه : | ١٧٢٦٫٨ | ١٠٠ | ٢١٩٨٫٤ | ١٠٠ | ٣٠١٥٫٤ | ١٠٠ | ٤١٧٦٫٢ | ١٠٠ | ٥٦٢٨٫٧ | ١٠٠ | ٦٨٩٦٫٩ | ١٠٠ | ٨٧٧٥٫١ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١/٢ - قطاع الأعمال العام | ٦٧٨٫١ | ٣٩٫٣ | ٧٩٥٫٠ | ٣٦٫٢ | ١١٨٤٫٨ | ٣٩٫٣ | ١٥٤٤٫٤ | ٣٧٫٠ | ٢١٧٠٫٨ | ٣٨٫٦ | ٢٧٢٣٫٠ | ٣٩٫٤ | ٢١٣٤٫٩ | ٣٣٫٤ | |
| ٢/٢ - قطاع الخدمات العام ( حكومى ) | ٧٩٫٠ | ٤٫٦ | ٩٩٫٩ | ٤٫٥ | ١٠٨٫٨ | ٣٫٦ | ١٦٣٫٩ | ٤٫٠ | ١٩٥٫٠ | ٣٫٥ | ٣٠١٫٨ | ٤٫٤ | ٤١٤٫٩ | ٤٫٧ | |
| ٣/٢ - قطاع الاعمال الخاص | ١٤١٫٨ | ٨٫٢ | ٢٠٢٫٤ | ٩٫٢ | ٤٠٥٫٣ | ١٣٫٤ | ٥١٠٫٠ | ١٣٫٠ | ٧٦١٫٣ | ١٣٫٥ | ٨٥٥٫٣ | ١٢٫٤ | ١٣٣١٫٠ | ١٥٫٢ | |
| ٤/٢ - القطاع العائلى ( أفراد ) | ٥٠٣٫٠ | ٢٩٫١ | ٧١٩٫٠ | ٣٢٫٧ | ٩٠٣٫٨ | ٣٠٫٠ | ١٤٦٢٫١ | ٣٥٫٠ | ٢٠٢٦٫١ | ٣٦٫٠ | ٢٤٨٣٫٠ | ٣٦٫٠ | ٣٥٤٣٫٤ | ٤٠٫٤ | |
| ٥/٢ - قطاعات أخرى | ٣٢٤٫٩ | ١٨٫٨ | ٣٨١٫١ | ١٧٫٣ | ٤١٣٫٠ | ١٣٫٧ | ٤٦٥٫٨ | ١١٫٠ | ٤٧٦٫٠ | ٨٫٤ | ٥٣٣٫٤ | ٧٫٧ | ٥٥٠٫١ | ٦٫٣ | |
| ٣ - اجمالى ارصده الودائع لدى البنوك التجاريه موزعه بين : | ١٧٠٤٫٨ | ١٠٠ | ٢١٣٠٫١ | ١٠٠ | ٢٨٨٩٫٨ | ١٠٠ | ٣٧٨٨٫٤ | ١٠٠ | ٥١٢٠٫٩ | ١٠٠ | ٦٣٣٧٫٤ | ١٠٠ | ٨٠٢٤٫٢ | ١٠٠ | |
| ١/٣ - ودائع بالعمله المحليه | ١٤٦٥٫٠ | ٨٥٫٩ | ١٦٥٦٫٠ | ٧٧٫٧ | ٢٠٢٤٫٠ | ٧٠٫٠ | ٢٥٤٫٠ | ٦٧٫٠ | ٣٥١٤٫٠ | ٦٨٫٦ | | | | | |
| ١/١/٣ - جاريه | ٨٢٠٫٠ | | ٨٩٩٫٠ | | ١١١٧٫٠ | | ١٣١٦٫٠ | | ١٨٢٥٫٠ | | | | | | |
| ٢/١/٣ - لآجال وباخطار | ٤٢٠٫٠ | | ٤٦٦٫٠ | | ٥٢١٫٠ | | ٧٥٠٫٠ | | ١١٠١٫٠ | | | | | | |
| ٣/١/٣ - توفير | ٢٠٧٫٠ | | ٢٥٨٫٠ | | ٣٢٣٫٠ | | ٤٣٠٫٠ | | ٥٣٠٫٠ | | | | | | |
| ٤/١/٣ - أخرى | ١٨٫٠ | | ٣٣٫٠ | | ٦٣٫٠ | | ٤٤٫٠ | | ٤٨٫٠ | | | | | | |
| ٢/٣ - ودائع بالعمله الأجنبيه | ٣٩٫٠ | ١٫٤ | ٤٧٤٫١ | ٢٢٫٣ | ٨٦٥٫٨ | ٣٠٫٠ | ١٢٤٩٫٤ | ٣٣٫٠ | ١٦٠٥٫٩ | ٣١٫٤ | | | | | |
| ٢/٢/٣ - جاريه وتوفير ولاجال | ١١٧٫٠ | | ٢٦٦٫١ | | ٥١٩٫٨ | | ٧٤٧٫٠ | | ١٢١٦٫٩ | | | | | | |
| ٢/٢/٣ - التزامات قبل العملاء نظير اعتمادات مفتوحه | ١٢٢٫٠ | | ٢٠٨٫٠ | | ٣٤٦٫٠ | | ٥٠٢٫٠ | | ٣٩٠٫٠ | | | | | | |

المصدر: التقارير السنويه للبنك المركزى المصرى ، وحده البحوث الاقتصاديه ، دراسه عن بنوك القطاع العام التجاريه ، وزاره الاقتصاد ، القاهره ، ص ٢٥٠ .

ملاحظات (*) لاتشمل البنوك المتخصصه

(**) تشمل بنوك القطاع العام التجاريه والبنوك التجاريه المشتركه .

جدول رقم (٧)

تطور معاملات الاستقرار النقدى

فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١)

| البيان / السنوات | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨١/٨٠ | ١٩٨٢/٨١ | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- معدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابته (٧٠/١٩٧١ = ١٠٠) | - | ١٠٫٨٪ | ٢١٫٢٪ | ١٥٫٦٪ | ٨٫٨٪ | ١٣٫٩٪ | ١٥٫٨٪ | ٦٫١٪ | ١٣٫٢٪ |
| ٢- معدل التغير السنوى فى جملة وسائل الدفع الجاريه (أجمالى المعروض النقدى) | - | ٢٣٫٩٪ | ٢٠٫٢٪ | ٣١٫٨٪ | ٢٠٫٨٪ | ٢٢٫٨٪ | ٢٢٫٧٪ | ٢٦٫٦٪ | ٢٤٪ |
| ٣- معدل التغير السنوى فى جملة وسائل الدفع المشابهه | - | -١٤٫٢٪ | ٣٨٫٦٪ | ٣٥٫٧٪ | ٣٧٫٧٪ | ٤٧٫٢٪ | ٥٢٫٨٪ | -٦١٫٢٪ | ٤١٪ |
| ٤- معدل التغير السنوى فى مجموع وسائل الدفع | - | ٢١٫١٪ | ٢٥٫٢٪ | ٣٢٫٧٪ | ٢٥٫٩٪ | -٣١٫٢٪ | ٤٨٫٨٪ | ٤٣٫٨٪ | ٣٢٫٨٪ |
| ٥- معامل الاستقرار النقدى (باستخدام معيار المعروض النقدى) | - | ٢٫٢ | ٠٫٩٥ | ٢٫٠ | ٢٫٣ | ١٫٦ | ١٫٨ | ٤٫٢ | ٢٫١ |
| ٦- معامل الاستقرار النقدى (باستخدام معيار مجموع وسائل الدفع أو السيوله المحليه) | - | -٢٫٢ | ١٫٢ | ٢٫١ | -٣٫٢ | ٢٫٢ | ٣٫١ | ٦٫٨ | ٢٫٩ |

جدول رقم (٨)

تطور الفجوه التضخميه النقديه فى الاقتصاد المصرى

خلال الفترة ( ١٩٧٤ - ٨١ / ١٩٨٢ )

| البيان / السنوات | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨١/٨٠ | ١٩٨٢/٨١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- الناتج القومى الاجمالى بالاسعار الثابته (٧٠/١٩٧١ = ١٠٠) | ٣٥٥١ر٢ | ٣٩٣٥ر٢ | ٤٧٧١ر | ٥٥١٥ر٢ | ٦٠٠٠ر- | ٦٨٣٥ر٢ | ٧٨٨٧ر | ٨٣٩٤ر٩ |
| ٢- جملة وسائل الدفع الجاريه ( اجمالى المعروض النقدى ) | ١٠٠٣ر- | ١٨٦٣ر- | ٢٢٣٩ر- | ٢٩٤٣ر- | ٣٥٤٧ر- | ٤٣٥٤ر- | ٥٣٤٤ر- | ٦٧٦٦ر- |
| ٣- مجموع وسائل الدفع ( اجمالى السيوله المحليه ) | ٢١٢٠ر- | ٢٥٦٦ر- | ٣٢١٣ر- | ٤٢٦٦ر- | ٥٣٦٨ر- | ٧٠٣٤ر- | ١٠٤٢٩ر- | ١٤٩٥٣ر- |
| ٤- مقدار التغير السنوى فى الناتج القومى الاجمالى بالاسعار الثابته | - | ٣٨٤ر | ٨٣٥٫٨ | ٧٤٤ر٢ | ٤٨٤ر٢ | ٨٣٥ر٢ | ١٠٥٢ر٢ | ٥٠٧ر٢ |
| ٥- مقدار التغير السنوى فى اجمالى المعروض النقدى | - | ٣٦٠ر- | ٣٧٦ر- | ٧٠٤ر- | ٦٠٤ر- | ٨٠٧ر- | ٩٩٠ر- | ١٤٢٢ر- |
| ٦- مقدار التغير السنوى فى اجمالى السيوله المحليه | - | ٤٤٦ر- | ٦٤٧ر- | ١٠٥٣ر- | ١١٠٢ر- | ١٦٦٦ر- | ٣٣٩٦ر- | ٤٥٣٣ر- |
| ٧- $\frac{(٦)}{(٢)}$ $\frac{(٥)}{(١)}$ | - | ٠٫٤٧ | ٠٫٤٧ | ٠٫٤٣ | ٠٫٤٩ | ٠٫٤٤ | ٠٫٤٨ | ٠٫٨١ |
| ٨- $\frac{(٦)}{(٢)}$ $\frac{(٣)}{(١)}$ | - | ٠٫٦٥ | ٠٫٦٧ | ٠٫٧٧ | ٠٫٨٩ | ١٫٠٣ | ١٫٣٢ | ١٫٧٨ |
| ٩- $\frac{(٨)}{(٢)}$ ٠٫٥٧ (٧) × (٤) | - | ١٨٢ر- | ٢٩٢ر٢ | ٣٩٧ر١ | ٢٨٦ر٣ | ٥٣٢ر١ | ٧١٢ر٩ | ٤٠٩ر- |
| ١٠- $\frac{(٨)}{(٢)}$ ٠٫٥٧ (٨) × (٤) | - | ٢٥٠ر٢ | ٥٦٢٫٨ | ٥٧٥ر٦ | ٤٣٣ر٣ | ٨٥٩ر٦ | ١٣٩١ر٢ | ٩٠٣ر٨ |
| ١١- (٥) - (٩) = $G_m$ الفجوه التضخميه النقديه ( فائض المعروض النقدى ) | - | ١٧٨ر- | (١٦ر٢) | ٣٠٦ر٩ | ٣١٧ر٧ | ٣٧٥ر- | ٢٧٧ر٩ | ١٠١٣ر- |
| ١٢- (٦) - (١٠) = $G_L$ الفجوه التضخميه النقديه ( فائض السيوله المحليه ) | - | ١٩٥ر٣ | ٨٤ر٢ | ٤٧٧ر٢ | ٦٦٨ر٣ | ٨٠٦ر٢ | ٢٠٠٤ر٨ | ٣٦١٩ر٢ |

جدول رقم (٩)

تطـــور معدلات التضخم في الاقتصاد المصـــري

خلال الفـترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١)

| البيان / السنوات | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨١/٨٠ | ١٩٨٢/٨١ | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ـ معدل التغير السنوي في اجمالي الناتج القومي بالأسعار الثابتة (٧٠/١٩٧١=١٠٠) | ـ | ١٠٫٨٪ | ٢١٫٢٪ | ١٥٫٦٪ | ٨٫٨٪ | ١٣٫٩٪ | ١٥٫٤٪ | ٦٫٤٪ | ١٣٫٢٪ |
| ٢ـ معدل التغير السنوي في اجمالي المعروض النقدي | ـ | ٢٣٫٩٪ | ٢٠٫٢٪ | ٣١٫٤٪ | ٢٠٫٠٪ | ٢٢٫٨٪ | ٢٢٫٧٪ | ٢٦٫٦٪ | ٢٤٪ |
| ٣ـ معدل التغير السنوي في جملة وسائل الدفع | ـ | ٢١٫١٪ | ٢٥٫٢٪ | ٣٢٫٧٪ | ٢٥٫٩٪ | ـ ٣١٫١٪ | ٤٨٫٣٪ | ٤٣٫٤٪ | ٣٢٫٠٪ |
| ٤ـ [illegible] | ـ | ١٫١٠٨ | ١٫٢١٢ | ١٫١٥٦ | ١٫٠٨٨ | ١٫١٣٩ | ١٫١٥٤ | ١٫٠٦٤ | ١٫١٣٢ |
| ٥ـ [illegible] | ـ | ١٫٢٣٩ | ١٫٢٠٢ | ١٫٣١٤ | ١٫٢٠٥ | ١٫٢٢٨ | ١٫٢٢٧ | ١٫٢٦٦ | ١٫٢٩ |
| ٦ـ [illegible] | ـ | ١٫٢١١ | ١٫٢٥٢ | ١٫٣٢٧ | ١٫٢٥٩ | ١٫٣١ | ١٫٤٨٣ | ١٫٤٣٤ | ١٫٣٢٥ |
| ٧ـ $(1+F_1)$ $\frac{(٥)}{(٤)}$ | ـ | ١٫١٢ | ٠٫٩٩ | ١٫١٤ | ١٫١١ | ١٫٠٨ | ١٫٠٦ | ١٫١٩ | |
| ٨ـ $(1+F_2)$ $\frac{(٦)}{(٤)}$ | ـ | ١٫٠٩ | ١٫٠٣ | ١٫١٥ | ١٫١٦ | ١٫١٥ | ١٫٢٩ | ١٫٣٥ | |
| ٩ـ معدل التضخم باستخدام معيار المعروض النقدي | ـ | ١٢٪ | ١٪ | ١٤٪ | ١١٪ | ٨٪ | ٦٪ | ١٩٪ | ١٠٪ |
| ١٠ـ معدل التضخم باستخدام معيار السرعة الحدية | ـ | ٩٪ | ٣٪ | ١٥٪ | ١٦٪ | ١٥٪ | ٢٩٪ | ٣٥٪ | ١٧٪ |

جدول رقم (١٠)

تطور احمالى الحصيله الضريبيه القوميه حسب جهاز الجبايـــــه

خلال الفتره (١٩٧٣ ـ ٨١ / ١٩٨٢)

بالمليون جنيه مصرى

| البيان / السنه | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ٨١/٨٠ (*) | ٨٢/٨١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ـ مصلحة الضرائب العامة | ١٩١,٠ | ٢١٢,٨ | ٢٦٣,٠ | ٣٦٤,٣ | ٤٧٧,٣ | ٦٥٥,٥ | ٨٠١,٧ | ١,٧٢٠,٠ | ١,٨٤٠,٤ |
| ٢ـ مصلحة الجمارك | ٢٠١,٤ | ٢٣١,٧ | ٤٠١,٢ | ٤٦١,٦ | ٥٨٨,٨ | ٦٩٠,٤ | ١٠٥,١ | ١,٣٢٩,٤ | ١,٥٧٣,٤ |
| ٣ـ مصلحة الضرائب على الانتاج والاعمال (غير الاستهلاك فعليا من ١٩٨٠) | ١٨٩,٧ | ١٨٥,٨ | ٢٢٢,٧ | ٢٦٨,٥ | ٣٠١,٧ | ٣٢٧,٦ | ٥٢٧,٣ | ٦٧٠,٢ | ٨١٢,٦ |
| ٤ـ مصلحة الضرائب العقارية | ٢٦,٢ | ٢٩,٤ | ٢٧,٨ | ٢٩,٤ | ٢٩,٦ | ٣٣,٦ | ٤٨,٧ | ٦٥,٥ | ٦٦,٠ |
| ٥ـ احمالى الحصيله الضريبيه القوميه (٤+٣+٢+١) | ٦١٣,٣ | ٦٥٩,٧ | ٩١٤,٧ | ١,٢٣٨,٨ | ١,٣٩٧,٤ | ١,٧٠٧,١ | ٢,٢١٠,٨ | ٣,٧٧٠,٢ | ٤,٢٩٢,٤ |
| ٦ـ نسبه حصيله مصلحة الضرائب العامه على احمالى الحصيله القوميه $\frac{1}{5}$ ٪ | ٣١,٢٪ | ٣٢,٢٪ | ٢٨,٧٪ | ٣٢,٤٪ | ٣٤,٢٪ | ٣٨,٤٪ | ٣٥,٣٪ | ٤٥,٦٪ | ٤٣,٠٪ |
| ٧ـ نسب حصيله مصلحة الجمارك الى احمالى الحصيله القوميه $\frac{2}{5}$ ٪ | ٣٣,٦٪ | ٣٥,١٪ | ٤٣,٩٪ | ٤١,١٪ | ٤٢,١٪ | ٤٠,٤٪ | ٣٩,٥٪ | ٣٥,٣٪ | ٣٦,٦٪ |
| ٨ـ نسبه حصيلة مصلحة الضرائب على الاستهلاك الى احمالى الحصيله القوميه $\frac{3}{5}$ ٪ | ٣١,٠٪ | ٢٨,٢٪ | ٢٤,٣٪ | ٢٣,٩٪ | ٢١,٦٪ | ١٩,٢٪ | ٢٣,٠٪ | ١٧,٨٪ | ١٩,٠٪ |
| ٩ـ نسب حصيله مصلحة الضرائب العقارية الى احمالى الحصيله القوميه $\frac{4}{5}$ ٪ | ٤,٢٪ | ٤,٥٪ | ٣,١٪ | ٣,٦٪ | ٢,١٪ | ٢,٠٪ | ٢,٢٪ | ١,٣٪ | ١,٤٪ |
| ١٠ـ تقدير احمالى الحصيله الضريبيه القومية | ١٠٠٪ | ١٠٧,١٪ | ١٤١٪ | ١٨٣,٢٪ | ٢٢٨,٠٪ | ٢٧٨,٣٪ | ٣٧٣,٥٪ | ٦١٥٪ | ٧٠٠٪ |

ملاحظات : (*) السنه المالية ٨٠/١٩٨١ = ١٨ شهر

جدول رقم (١١)

تطور احمالى الحصيلة الضريبية القومية حسب النوع ( مباشرة وغير مباشرة )

خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢/٨١

| البيـــــــــــان | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | (*) ١٩٨١/٨٠ | ١٩٨٢/٨١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ احمالى الحصيلة الضريبية القومية . | ٦١٣ر٣ | ٦٥٩ر٧ | ٩١٥ر٠ | ٨ر١٢٣ر١ | ٤ر٣٩٧ر١ | ١ر٧٠٧ر١ | ٨ر٢٩٠ر٢ | ٢ر٧٧٠ر٣ | ٤ر٢٩٢ر١ |
| ٢ تطور احمالى الحصيلة الضريبية القومية ( ٪ ) | ١٠٠ ٪ | ١٠٧ر٦ ٪ | ١٤٩ ٪ | ١٨٣ر٢ ٪ | ٢٢٨ر- ٪ | ٢٧٨ر٣ ٪ | ٣٧٣ ر ٪ | ٦١٥ ٪ | ٧٠٠ ٪ |
| ٣ حصيلة الضرائب المباشرة . (**) | ١٧٩ر٢ | ١٩٦ر٥ | ٢٣٨ر٦ | ٣٢٧ر٧ | ٤٣٠ر٦ | ٥٨٣ر- | ٧٤٢ر- | ١ر٦٠٤ر- | ١ر٦٩١ر٧ |
| ٤ تطور حصيلة الضرائب المباشرة | ١٠٠ ٪ | ١٠٩ر٦ | ١٣٣ر١ ٪ | ١٨٣ر- ٪ | ٢٤٠ر٢ ٪ | ٣٢٥ر٣ ٪ | ٤١٤ر١ ٪ | ٨٩٥ ٪ | ٩٤٤ ٪ |
| ٥ نسبة حصيلة الضرائب المباشرة الى احمالى الحصيلة الضريبية القومية ( $\frac{٣}{١}$ ) ٪ | ٢٩ر٢ ٪ | ٢٩ر٨ ٪ | ٢٦ر١ ٪ | ٢٩ر٢ ٪ | ٣١ ٪ | ٣٤ر١ ٪ | ٣٢ر٤ ٪ | ٤٢ر٥ ٪ | ٣٩ر١ ٪ |
| ٦ حصيلة الضرائب غير المباشرة (***) | ٤٣٤ر١ | ٤٦٣ر٢ | ٦٧٦ر٤ | ٧٩٦ر١ | ٩٦٦ر٨ | ١٢٤ر١ | ٥٤٨ر٨ | ١٦٦ر٢ | ٦٠٠ر٧ |
| ٧ تطور حصيلة الضرائب غير المباشرة ٪ | ١٠٠ ٪ | ١٠٧ ٪ | ١٥٦ ٪ | ١٨٣ ٪ | ٢٢٣ ٪ | ٢٥٩ ٪ | ٣٥٧ ٪ | ٤٩٩ ٪ | ٥٩٩ ٪ |
| ٨ نسبة حصيلة الضرائب غير المباشرة الى احمالى الحصيلة الضريبية القومية ( $\frac{١}{١}$ ) ٪ | ٧٠ر٨ ٪ | ٧٠ر٢ ٪ | ٧٣ر٩ ٪ | ٧٠ر٨ ٪ | ٦٩ ٪ | ٦٥ر٩ ٪ | ٦٧ر٦ ٪ | ٥٧ر٥ ٪ | ٦٠ر٦ ٪ |

ملاحظات :

(*) السنة المالية ١٩٨١/٨٠ = ١٨ شهر

(**) تشمل الضرائب المباشرة الانواع الآتية :

- ارباح تجارية
- كسب عمل
- ايراد عام
- تركات
- منقولات
- خدمات
- قسم منقوله
- مهن حرة
- ضرائب عقارية
- رسوم مؤثر
- تعويض اجتماعى

(***) تشمل الضرائب غير المباشرة حالى ١٩٨٠ الانواع التالية

- جمارك
- رسوم انتاج
- دمغة
- فروق اسعار
- رسوم استهلاك
- اثاره اخيره بشعرسوسة

و تقدر ضرائب السنة المالية ١٩٨٢/٨١ بشقيها الضرائب غير المباشرة الآتى .

- جمارك
- رسوم استهلاك .
- دمغة

جدول رقم (١٢)

تطور الهيكل الضريبي في مصر

( خلال الفترة ١٩٧٣ - ٨١/ ١٩٨٢ )

المليون جنيه مصري

| البيان | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | (ه) ١٩٨١/٨٠ | (٥٥٥) ١٩٨٢/٨١ | الحصيلة الفعلية لكل ضريبة | النسبة الى اجمالي الحصيلة | النسبة الى الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١) الضرائب المباشرة : | | | | | | | | | | | | |
| ١/١ - أرباح تجارية | ٥٥ر٤ | ٦٥ر٢ | ١١٢ر٦ | ١٤٨ر٢ | ٢٠١ر٦ | ٢٧٥ر٣ | ٤٠٨ر٠ | ٩١١ر١ | ٩٦٨ر٥ | ٣١٤٦ر١ | ٥٤ر٦ ٪ | |
| ٢/١ - قيم منقولة | ٥٨ر٩ | ٦٢ر٠ | ٦٠ر٩ | ٩٢ر٣ | ١٣٢ر١ | ٢٠٨ر٠ | ١٩١ر٠ | ٥٢٠ر١ | ٥١٥ر٠ | ١٨٢٠ر٠ | ٢٠ر٧ ٪ | |
| ٣/١ - كسب عمل | ٢٨ر٦ | ٢٩ر٠ | ٢٦ر٩ | ٤١ر٠ | ٤٦ر١ | ٣٩ر٣ | ٣٩ر٠ | ٤٦ر١ | ٠ر٢ | ٢٤٩ر١ | ٦ر٠ ٪ | |
| ٤/١ - مهن حرة | ١ر٨ | ٢ر٠ | ٢ر٣ | ٣ر٠ | ٤ر١ | ٥ر٧ | ٨ر١ | ١٢ر٩ | ١٦ر٧ | ٥٧ر٠ | ١ر٠ ٪ | |
| ٥/١ - أتعاب مهام | ١ر٩ | ١ر٩ | ١ر٩ | ٢ر٠ | ٤ر١ | ٧ر٠ | ٧ر٢ | ١٥ر٥ | ١٧ر٧ | ٦٠ر٣ | ١ر٠ ٪ | |
| ٦/١ - عن شعقاره (مركزية ومحلية) | ٢٦ر٢ | ٢٩ر٤ | ٢٧ر٨ | ٢٩ر٤ | ٢٩ر٦ | ٣٣ر٠ | ٤٨ر٢ | ٦٥ر٥ | ٦٦ر٠ | ٣٥١ر٢ | ٦ر٠ ٪ | |
| ٧/١ - شركات | ٢ر٥ | ٢ر٧ | ٢ر٦ | ٣ر٦ | ٣ر٨ | ٤ر١ | ٥ر٠ | ٧ر٠ | ٨ر٠ | ٤٠ر٥ | ٠ر٧ ٪ | |
| ٨/١ - رسوم | ١ر١ | ٠ر٩ | ١ر١ | ١ر٤ | ١ر١ | ٠ر٦ | ١ر١ | ٤ر٠ | ٠ر٩ | ٤ر٠ | ٠ر٠ ٪ | |
| ٩/١ - ضرائب أخرى | ٢ر٨ | ٣ر٤ | ٢ر٥ | ٥ر٠ | ٦ر٢ | ٠ر٦ | ٠ر٤ | ٠ر١ | ٠ر٣ | ٣٠ر٥ | ٠ر٠ ٪ | |
| ١٠/١ - ضرائب اجتماعية | - | - | - | - | - | ٢ر٤ | ١٢ر٠ | ١٣ر٠ | ١٦ر٩ | ٤٥ر٥ | ٠ر٠ ٪ | |
| ١١/١ - رسوم العدالة | - | - | - | - | - | ٤ر٤ | ٧ر٤ | ٦ر٣ | ٩ر٥ | ٢٧ر٦ | ٠ر٥ ٪ | |
| ٢) جملة الضرائب المباشرة من (١/١ الى ١١/١) | ١٧٩ر٢ | ١٩٦ر٥ | ٢٣٨ر٦ | ٣٢٧ر٧ | ٤٣٠ر٦ | ٥٠٣ر٠ | ٧٤٢ر٠ | ١٦٠٤ر٠ | ٢٠٩١ر٧ | ٥٩٣ر٥ | ١٠٠ ٪ | |
| ٣) الضرائب غير المباشرة : | | | | | | | | | | | | |
| ٣/١ - جمارك | ٢٠٦ر٤ | ٢٣١ر٧ | ٤٠١ر٢ | ٤٦١ر٦ | ٥٨٨ر٨ | ٦٩٠ر٤ | ٩٠٥ر٠ | ١٣٢٩ر٤ | ٥٧٣ر٤ | ٦٨٨ر٠ | | |
| ٣/٢ - رسوم انتاج | ٦٠ر٩ | ٥٥ر٦ | ٦٧ر٢ | ٧١ر٤ | ٨٦ر٤ | ١٠٣ر٥ | ١٧١ر٠ | ٣١٣ر٠ | ٦٤٤ر٦ | ٩٣٨ر٠ | | |
| ٣/٣ - رسوم استهلاك | ٦ر٢ | ١٢ر٧ | ٧ر٠ | ١٠ر١ | ٢٠ر٤ | ١٧ر١ | ٥٤ر٢ | ٧٩ر٠ | ٦٦٨ر٠ | ١٥٤١ر١ | | |
| ٣/٤ - فروق اسعار | ١٢٢ر٦ | ١١٧ر٠ | ١٤٧ر٠ | ١٨٥ر٨ | ١٩٣ر١ | ٢٠٥ر١ | ٢٩٩ر٣ | ٣٧١ر٥ | | ٢٠٧ر٤ | | |
| ٣/٥ - دمغة | ٣٨ر٠ | ٤٥ر٧ | ٥٢ر٥ | ٦٦ر٠ | ٧٦ر٣ | ١٠٦ر١ | ١١٦ر٤ | ١٦٦ر٨ | ٢١٤ر٧ | ١٤٤ر٦ | | |
| ٣/٦ - أتاوة الهيئة البترولية | - | ٠ر٥ | ١ر٥ | ١ر١ | ١ر٨ | ١ر٩ | ٢ر٦ | ٦ر٠ | - | ٦٦٨ر٠ | | |
| | | | | | | | | | | ٨٨٣ر٢ | | |
| | | | | | | | | | | ١٥ر٩ | | |
| ٤- جملة الضرائب غير المباشرة من (١/٣ الى ٦/٣) | ٤٣٤ر١ | ٤٦٤ر٢ | ٦٧٦ر٤ | ٧٩٦ر١ | ٩٦٦ر٨ | ١٢٤٦ر١ | ١٠٤٨ر١ | ٢٦٦ر٢ | ٢٦٠٠ر٧ | ٤٧٧٥ر٥ | | |
| ٥- الحصيلة الضريبية الكلية (٢+٤) | ٦١٣ر٣ | ٦٥٩ر٧ | ٩١٥ر٠ | ١٠٢٣ر٨ | ١٣٩٧ر٤ | ١٧٥٠ر١ | ٢٢٩٠ر٨ | ٣٧٧٠ر٣ | ٤٦٩٢ر٤ | ٧٦٨ر٨ | | |
| ٦- ضرائب مباشرة الى الحصيلة الكلية | ٢٩ر٢ ٪ | ٢٩ر٨ ٪ | ٢٦ر١ ٪ | ٢٩ر٢ ٪ | ٣١ر٠ ٪ | ٣٤ر١ ٪ | ٣٢ر٤ ٪ | ٤٢ر٥ ٪ | ٣٩ر٤ ٪ | ٣٥ر٧ ٪ | | |
| ٧- ضرائب غير المباشرة الى الحصيلة الكلية | ٧٠ر٨ ٪ | ٧٠ر٣ ٪ | ٧٣ر٩ ٪ | ٧٠ر٨ ٪ | ٦٩ر٠ ٪ | ٦٥ر٩ ٪ | ٦٧ر٦ ٪ | ٥٧ر٥ ٪ | ٦٠ر٦ ٪ | ٦٤ر٣ ٪ | | |

٨ - ملاحظات :

* السنة المالية ١٩٨١/٨٠ = ١٨ شهر  تعديل السنة المالية

** تضاف الى حصيلة الضرائب المباشرة مبلغ ٢٠٩ر٧ مليون جنيه حصيلة ضريبة أرباح الشركات عن السنة المالية ١٩٨٢/٨١

*** تشمل ١٤٤ر٦ م.م من ثمن السنة المالية رسوم استهلاك على السكوتر ، ٦٦٨ م.م رسوم استهلاك على السيارات